المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الجمعة 26 آب 2022

أبرز عناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

-معركة وقف الاتفاق النووي مع إيران.. رئيس الموساد في هجوم غير مسبوق على الولايات المتحدة: الاتفاق بمثابة رخصة للقنبلة النووية وكارثة استراتيجية لإسرائيل -جانتس في الولايات المتحدة ومحاولة أميركية لتهدئة إسرائيل: لن تكون تنازلات تشكل خطرا على إسرائيل

-استقالة 200 طبيب بسبب ساعات العمل الطويلة للمتدربين للتخصص

-الخسارة في وقف القطار الخفيف في تل ابيب أيام السبت مليارد شاقل سنويا

-سوريا: إسرائيل قصفت في طرطوس وحمص

"معاريف":

-مياه ثقيلة: الاتفاق مع إيران والمفاوضات على ترسيم الحدود مع لبنان تصل إسرائيل في وقت غير ملائم

-الجهل لا حدود له: بايدن هاجم أحد المشاركين في اجتماع دعي إليه من قبله

-رئيس الموساد يحذر: الاتفاق النووي مع إيران سيء جدا لإسرائيل

- استطلاع للراي: لا أحد يستطيع تشكيل حكومة، والتغيرات داخل الكتل المتنافسة، هبوط لليكود بمقعد واحد مقارنة بالأسبوع الماضي و"يش عتيد" تخسر مقعدين لصالح حزب العمل وميرتس: الليكود 31، يش

عتيد 23، الكتلة الرسمية 13، بن غبير 8، شاس 8، يهدوت هتوراة 7، حزب العمل 6، القائمة المشتركة 6، ميرتس 5، إسرائيل بيتنا 5، الصهيونية الدينية 4، الموحدة 4، الروح الصهيونية 0.

"هآرتس":

-لبيد يكتشف قبل الانتخابات ما عرفه نتنياهو خلال الانتخابات السابقة "اهم حملة انتخابية ان تكون رئيسا للحكومة"

-صلاح صوافطة خرج من المسجد لترتيب زواج ابنته وقتل برصاص الجنود

-أمير هس: المستشار الألماني انت مشمئز "ما تقوم به إسرائيل بالشعب الفلسطيني يثير الاشمئزاز"

-إطلاق سراح قائد شرطة القدس سابقا من السجن بعد حصوله على ثلث المدة. "نسو شاحم" أدين بالاعتداءات الجنسية على شرطيات خدمن تحت قيادته

"تايمز أوف إسرائيل":

- تقديم لائحة اتهام ضد القيادي في "الجهاد الإسلامي" بسام السعدي الذي أثار اعتقاله النزاع الأخير في غزة

- جماعات حقوقية إسرائيلية تدين تصنيف المنظمات الفلسطينية كإرهابية

- غضب في الأردن بعد سماح إسرائيل للفلسطينيين بالسفر عبر مطار رامون في إيلات

* * *

عين على العدو الجمعة 26-8-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **0404العبري** :أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة شمال الضفة.
- **القناة 12 العبرية** :تبادل إطلاق النار مع قوات الجيش أثناء اقتحام مدينة نابلس صباح اليوم.

- **قناة كان العبرية :**قررت "النيابة العامة الإسرائيلية" إغلاق ملف التحقيق مع أحد سكان مستوطنات الضفة، والمتهم بقتل الشاب الفلسطيني علي حسن حرب قرب اسكاكا في منطقة سلفيت طعنا بسكين بتاريخ 21.6.2022 بدعوى أنه فعل ذلك حفاظا على حياته وعلى حياة مستوطنين كانوا معه.
- **إذاعة جيش العدو :**تقديم لائحة اتهام ضد القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في جنين بسام السعدي، بتهمة الانتماء إلى تنظيم "إرهابي" وتقديم خدمات له، وكذلك التحريض على "الإرهاب" ودعمه.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **قناة كان العبرية :**التقى وزير الحرب غانتس الليلة الماضية مع قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال مايكل كوريلا في فلوريدا، القضية الأساسية للنقاش هي النووي الإيراني، وسيناقش غانتس مع الجنرال الأمريكي المسؤول عن منطقة الشرق الأوسط "الخطة ب" العسكرية في حال التوقيع على اتفاق نووي وحتى إذا لم يتم ذلك، كما تنوي "إسرائيل" والولايات المتحدة زيادة التعاون الإقليمي ضد تموضع إيران.
- **قناة كان :**شنت الولايات المتحدة للمرة الثالثة خلال 48 ساعة غارات على أهداف في دير الزور شرقي سوريا ردا على إطلاق صواريخ على منشآت أمريكية.
- **مكتب لابيد :**عقد رئيس الوزراء يائير لابيد أمس جلسة إحاطة استخباراتية مع رئيس الموساد ديفيد برنياع في مكتب رئيس الوزراء في "الكرياه" ب "تل أبيب"، وتناولت الإحاطة تحديثاً للقضايا الأمنية الحالية المطروحة على جدول الأعمال، وفي مقدمتها الاتفاق النووي مع إيران، واستعرض رئيس الموساد الوضع الاستخباري ومخاطر العودة للاتفاق النووي.
- **يديعوت أحرونوت :**قال رئيس الموساد – الذي طالما تمسك بالموقف القائل بأن إيران ستعود إلى الاتفاقية لأن لكل من الولايات المتحدة وإيران مصلحة استراتيجية في القيام بذلك، في إحاطات مختلفة: "فرصة التوقيع تقترب من 100٪."
- **معاريف :**تعرض مواقع في سوريا لغارات جوية نسبت إلى "إسرائيل"، ووسائل إعلام عربية تفيد بأن الغارات استهدفت شحنة أسلحة معدة لحزب الله ومستودعات إيرانية.

الشأن الداخلي:

- **القناة 12 العبرية :**الكشف عن أن نفقات مقر إقامة رئيس الوزراء والمنازل الخاصة لـ بينت ونتنياهو خلال فترة ولايتهما، بين عامي 2019 و2021 بلغت أكثر من 6 ملايين شيكل، منها تجديد مطبخ المقر الرسمي في بلفور خلال فترة بينت بحوالي 800 ألف شيكل

- **المتحدث باسم جيش العدو :**وفاة شاؤول كوخافي والد رئيس الأركان الجنرال أفيف كوخافي عن عمر 89 عاما.

- **مكتب لابيد :**أجرى رئيس الوزراء يائير لابيد، مساء أمس، تقييما للوضع في أعقاب اندلاع الحرائق بالقرب من بيت شيمش، وتلقى تحديثا للأوضاع في المنطقة واستعدادات فرق الإطفاء، ووجه رئيس الوزراء بتفعيل كل القوى والوسائل من أجل تحقيق السيطرة السريعة على الحرائق، يتلقى رئيس الوزراء تحديثات منتظمة على مدار الوقت، وإذا لزم الأمر، سيعقد مشاورات إضافية، حسب التطورات.

- **قناة كان العبرية :**في استمرار لأزمة المعلمين ووزارة المالية بشأن التوصل الى اتفاقية أجور، أعلن ران ايرز – رئيس منظمة المعلمين في المدارس فوق الابتدائية – أنه سيضطر إلى خوض الإضراب في المدارس وعدم افتتاح العام الدراسي في موعده المقرر هذا الأسبوع، وذلك بعد أن تبين أن المفاوضات مع مندوبي وزارة المالية لم تسفر عن حل عادل ومنصف.

- **القناة 13 العبرية :**تمكنت فرق المطافئ مساء أمس من السيطرة على الحريق الهائل الذي شب في منطقة بيت شيمش، وشارك في العملية خمسون طاقم إطفاء وعشر طائرات خاصة بالإضافة إلى مروحية تابعة للشرطة.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **البروفيسور عوزي رابي جامعة "تل أبيب :"**عندما توقع الدول على الاتفاقية النووية مع إيران، سيكون ذلك بمثابة هزة في الوضع الجيوسياسي في الشرق الأوسط.

- **اللواء احتياط "إسرائيل زيف :"**يبدو أنه سيتم التوقيع على اتفاق نووي، سواء كان ذلك في غضون أيام أو شهر ليس هذه القصة، بل القصة أن تأثيرنا على الاتفاقية ضعيف للغاية، الاتفاق النووي الناشئ هو الأسوأ على الإطلاق.

- **وزير القضاء وعضو الكابينت جدعون ساعر :**لسنا طرفًا في الاتفاقية النووية، لكن سندافع عن أنفسنا بأنفسنا، تحتاج "إسرائيل" دائمًا إلى التأكد من أن لديها القدرات اللازمة لمنع الدول المعادية من الحصول على أسلحة نووية.

- **الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الجنرال احتياط يعقوب ناجل"** :سمعت رئيس الأركان السابق دان حالوتس يقول بأن الاتفاق النووي السيئ مع إيران، أفضل من الحرب"، أقول له: "لا على الإطلاق، الاتفاق السيئ يؤدي إلى حرب أسوأ، لا يمكن لإسرائيل والعالم أن يتعايشا مع إيران نووية، إيران ليست كوريا الشمالية، لأنها عندما تصبح دولة نووية، سيبدو العالم مختلفًا."

مقالات رأي مختارة:

- **عاموس جلعاد-يديعوت** :يمكن الافتراض بأن "إسرائيل" لن تنجح، رغم التبجحات المختلفة، في منع التوقيع على الاتفاق. وعليه، كقوة عظمى إقليمية، علينا أن نعمل على تطوير القدرة العسكرية ل "الجيش الإسرائيلي" في مسيرة متسارعة، في ظل تعزيز وتعميق التعاون الاستخباري والإستراتيجي مع الولايات المتحدة. وتطوير العلاقات الإستراتيجية مع الدول العربية دون وهم في أن ينشأ حلف ناتو موازٍ، ولكن انطلاقاً من الفهم بأنه لا يمكن الاعتماد فقط على الأميركيين. إلى جانب هذا، فان الحصانة القومية حيوية أكثر من أي وقت مضى، وبدون هذا العمود الفقري سيتضرر الأمن القومي أيضاً.

- **رونين برغمان-يديعوت** :على "إسرائيل" اليوم الاختيار بين المهلة الزمنية التي يمنحها لها الاتفاق (الذي يفرض قيوداً على القدرة الإيرانية على تخصيب وتخزين اليورانيوم، ويعطي "الجيش الإسرائيلي" فرصة الاستعداد لهجوم) وبين الفائدة التي ستحصل عليها إيران من هذه المدة تحديداً: لتحسين برنامجها النووي ونقله إلى تحت الأرض (في نفق بالقرب من نتانز، حيث شُيدت اليوم منشأة نووية كبيرة)، وبالأساس القوة الهائلة التي سيحصل عليها النظام جرّاء وقف العقوبات – يطالب الإيرانيون بتمديد فترة مغادرة الشركات الأجنبية إيران في حال انتهكت الاتفاق وأُعيدت العقوبات. الولايات المتحدة تريد حل المشكلة النووية، لكن مواجهتها مع إيران أوسع بكثير. إذا وقّعت الولايات المتحدة الاتفاق النووي، فستكون مقيدة كثيراً في التحرك ضد إيران في أماكن أُخرى – من جهة أُخرى، على الرغم من وجود إيران نفسها في صراع ليس سهلاً، فإن خامنئي يسعى لتسوية الأموال وإنهاء العقوبات لمنع عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لكنه لا يريد تحقيق رؤيا جون كيري بشأن قدوم شركات ضخمة إلى إيران مع مليارات الدولارات. فهو يدرك أن هذه العملية يمكن أن تعرّض النظام لخطر لا يقلّ خطورة عن الأزمة الاقتصادية، ويحاول توجيه الدفة بحذر بين الأمرين. في العام ونصف العام اللذين انقضيا منذ وصول بايدن إلى البيت الأبيض، والأخبار الكثيرة عن قرب توقيع اتفاق، ثبت أمر آخر هو مواصلة "إسرائيل" العمل سراً ضد إيران وداخلها – بعد أن فهمت "إسرائيل" أن التوقيع أصبح محسوماً، حاولت التوصل إلى اتفاقات سرية مع الولايات المتحدة على أن تغضّ نظرها عن "عمليات إسرائيلية" بعد التوقيع. كلام يائير لبيد بأن "إسرائيل" ستمنع بنفسها

النووي الإيراني له علاقة بحُرية العمل هذه. لم تعطَ هذه الحرية بصورة رسمية، ولا يمكن أن تُكتب في أي مكان. لكن حتى لو جرى الاتفاق عليها وسُوّيت، فإن هذا سيخلق صعوبة كبيرة ستواجهها الولايات المتحدة إذا طلبت منها إيران كبح "إسرائيل"، وإلا فإنها ستعود إلى تخصيب اليورانيوم. الجدل بشأن الموافقة أو عدم الموافقة على "عمليات إسرائيلية" خاصة، يمكن أن يشكل موضوعاً مركزياً في العلاقات بين الدولتين في الأعوام القادمة.

- **أرئيل كهانا وتامير موراغ- "إسرائيل اليوم :"** في محاولة لكبح الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران سافر وزير الحرب، بيني غانتس، الى الولايات المتحدة في مسعى لمنع التوقيع على الاتفاق، في الوقت الذي يفحصون فيه في طهران المسودة الأخيرة التي رفعتها واشنطن – المفاوضات، التي تجري في الأشهر الأخيرة بين الأميركيين وإيران ليست على تشديد الاتفاق الأصلي، الذي هو الآخر رأته "إسرائيل" اتفاقاً سيئاً، بل على تليينه لصالح إيران – ويلوح أن الطرفين توصلا إلى اتفاق في مسألة الحرس الثوري، لكن مواضيع "الملفات المفتوحة" والضمانات التي يطلبها الإيرانيون على ألا تنسحب الولايات المتحدة، مرة أخرى من الاتفاق بقيت مفتوحة، وأغلب الظن ستستمر المفاوضات بشأنها – في كل ما يتعلق بالحرس الثوري يتبين أن الأميركيين قبلوا الاقتراح بأن يبقى التنظيم رسمياً في قائمة "منظمات الإرهاب" الأميركية، لكن ذراعه الاقتصادية جمعية "خاتم الأنبياء" تستثنى عملياً من العقوبات. والمعنى هو أنه سيكون بوسع شركات دولية عقد الصفقات مع الحرس الثوري – يطالب الإيرانيون بضمانات مالية بمبالغ طائلة من الأميركيين ومن الأوروبيين أيضا لضمان ألا يتضرروا اقتصاديا من عودة العقوبات ولردع الولايات المتحدة من انسحاب إضافي من الاتفاق. حتى الآن ترفض الولايات المتحدة بشدة هذا الطلب، وتوجد على ما يبدو أيضا مشاكل قانونية لا تسمح بتسوية من هذا النوع – ستستمر المفاوضات في مسألة الملفات المفتوحة، ويدور الحديث عن تحقيقات للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول ثلاثة مواقع اكتشفت فيها بقايا يورانيوم مخصب لم يتمكن الإيرانيون من تقديم تفسيرات مقنعة حولها. تطالب إيران بإغلاق التحقيقات. والموضوع مهم للإيرانيين على نحو خاص، كون هذه الخروقات لا ترتبط بالاتفاق النووي، بل بميثاق منع نشر السلاح النووي. وعليه فإذا ما تبينت إيران مذنبة فإنها ستكون عرضة للعقوبات رغم الاتفاق النووي بينها وبين الولايات المتحدة – باستثناء هذه فإن الاتفاق المتحقق يتضمن بضع نقاط إشكالية للغاية ومنها: لن تتغير مواعيد انتهاء مفعول القيود التي فرضت على البرنامج النووي رغم الزمن الذي انقضى والتقدم الذي حققه الإيرانيون نحو القنبلة منذ انسحابهم من الاتفاق السابق. معنى الأمر هو أن هذه القيود سينتهي مفعولها الواحد تلو الآخر في السنوات القريبة القادمة، وحتى 2031 لن تتبقى أي قيود على إيران، التي ستتمكن من العمل كما تشاء – ثمة مشكلة أخرى في الاتفاق هي رفع

العقوبات شبه التام عن إيران، والتي حسب التقديرات ستساوي أكثر من 250 مليار دولار في السنة القريبة القادمة. بينما لا يتضمن الاتفاق بالتوازي أي موقف من نشاط إيران في أرجاء الشرق الاوسط، والتي ستتلقى حقنة تحفيز اقتصادية غير مسبوقة – انتقد مصدر سياسي رفيع المستوى الولايات المتحدة، وقال: "في العام 2015 استعرضت الولايات المتحدة القذائف المخترقة للخنادق كي تري إيران ماذا سيحصل إذا رفضت. يجب أن تكون القدرات العسكرية جزءاً من الخطاب إذا ما كانوا يريدون اتفاقاً أطول وأقوى ول "إسرائيل" أيضاً توجد قدرات خاصة بها" – ومن جهته قال رئيس الوزراء يائير لبيد: "الموضوع على الطاولة اتفاق سيء. إذا وقع الاتفاق، فإنه لن يلزم "إسرائيل". ستعمل "إسرائيل" بكل قوة كي تمنع إيران من أن تصبح دولة نووية. هذا لن يحصل لأننا لن نسمح لهذا أن يحصل."

* * *

مقالات

"إسرائيل اليوم": محاولة أخيرة لوقف الاتفاق النووي: معركة فرصها قليلة

بقلم يوآف ليمور

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

ستُخصص الأيام المقبلة لاستنفاد الجهود الدبلوماسية والإعلامية، يُستحسن أن يتوقف السياسيون من جميع ألوان الطيف السياسي عن توجيه الاتهامات في هذه الأثناء، والتي تشهد على جهلهم، ولو كلفوا أنفسهم عناء البحث لوجدوا أن الاتفاق المتجدد هو إلى حد كبير نتيجة "فشل إسرائيلي"، بدأ بالانسحاب من الاتفاقية الأصلية، واستمر في غياب الإعداد لخيار عسكري مناسب في التوقيت، الآن ما تبقى ل "إسرائيل" هو معركة فرصها قليلة لكنها تستحق الجهد المبذول. ستركز "النخبة السياسية والأمنية الإسرائيلية" على قضية واحدة فقط وهي المحاولة الأخيرة لوقف أو على الأقل تحسين الاتفاق النووي بين القوى العظمى وإيران.

رئيس الوزراء لبيد ووزير الحرب غانتس (الذي وصل إلى واشنطن يوم الأربعاء) ورؤساء الأجهزة الأمنية قاموا بتخصيص جزء كبير من أجندتهم لصالح المحادثات مع القادة والزملاء في العالم، ومن أجل الإحاطات للصحفيين وصناع الرأي العام، تتفهم "إسرائيل" أنه من المشكوك فيه أن تنجح هذه الخطوة في اللحظة

الأخيرة، في واشنطن حسب كل المؤشرات عازمون على التوصل إلى اتفاق، وهم مقتنعون بأن الاتفاق الناشئ جيد رغم احتجاجات "إسرائيل." وفي "إسرائيل"، توجد حاليًا ثلاث وجهات نظر رئيسة حول الاتفاق الناشئ:

الأولى :يقودها رئيس الموساد دادي بارنيع وهي تعارض الاتفاق تمامًا.

الثانية :يقودها قائد شعبة الاستخبارات اللواء أهارون حاليفا، ورئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العميد عميت ساعر، وهي تعتقد أنه حتى الاتفاق السيئ في شكله الحالي هو أفضل من حالة عدم وجود اتفاق.

الثالثة :يقودها رئيس الوزراء يائير لابيد والتي تقول إن "إسرائيل" لا تعارض بالضرورة أي اتفاق، ما يعني أنه إذا تم إدخال تحسينات على الاتفاقية الحالية فقد ترحب بها "إسرائيل."

يعتقد بارنيع أنه من المستحيل تصديق الإيرانيين الذين كذبوا بالفعل في الماضي، لذا فمن المرجح أنهم سيعودون ويكذبون في المستقبل أيضًا، إنه منزعج من تاريخ انتهاء صلاحية الاتفاقية القريب نسبيًا (جزئيًا في أوائل عام 2026، وبالكامل في عام 2030)، ومن المبلغ الكبير من الأموال التي ستتدفق إلى إيران كجزء من رفع العقوبات، وسيتم استخدامها لتمويل الأبحاث والتنمية في المجال النووي وتسريع المشاريع الصاروخية، ومساعدة واسعة النطاق لحلفاء إيران في المنطقة.

يدعي حاليفا وساعر أن الاتفاقية ستقيد إيران، وسوف تأخذ منها كل اليورانيوم الذي قامت بتخصيبه تقريبًا، وبالتالي تبقيها بعيدًة عن القنبلة، حتى لو أرادت انتهاك الاتفاقية، فسوف يستغرق الأمر عدة أشهر قبل أن تتمكن من فعل ذلك، وهذا وقت كافٍ للرد عسكريًا ودبلوماسيًا واقتصاديًا، إنهم يعتقدون أنه في حالة عدم وجود اتفاق، يمكن لإيران أن تصل إلى قنبلة في أي لحظة، وتفاجئ "إسرائيل" والعالم، وتضعهم تحت الأمر الواقع.

يعتقد لبيد أنه لا يزال هناك متسع من الوقت وإن كان قليلاً للجهود الدبلوماسية على الأقل بهدف تحسين مكونات الاتفاقية، وأوضح أنه على أي حال فإن "إسرائيل" لا ترى نفسها ملزمة بها، وبالتالي ستكون قادرة على مواصلة أنشطتها السرية في إيران وضدها، من المحتمل ألا يُنفذ ذلك ضد المشروع النووي الذي ستكون الولايات المتحدة شريكًا فيه، وبالتالي قد تعتبر ذلك اعتداء عليها، وسيتركز النشاط ضد مكونات وشخصيات رئيسة أخرى في الجهاز الإيراني.

في "إسرائيل"، يمارسون ضغوطا على الأمريكيين حتى لا يتخلوا عن قضية "الملفات المفتوحة"، التحقيقات الثلاثة التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن منشآت لم يتم الإبلاغ عنها من قبل طهران عثر فيها على بقايا يورانيوم، وتم اكتشاف هذه المعلومات من الأرشيف النووي الذي سرقه الموساد، وتطالب إيران بإغلاق التحقيقات في إطار الاتفاق المتجدد، بينما تهتم واشنطن "بدفع إسرائيلي" بالحصول على إجابات في محاولة لفهم ما إذا كانت هناك مكونات سرية في الخطة الإيرانية غير معروفة للغرب.

* * *

"يديعوت أحرنوت": لماذا بدأت المعركة الخاطفة على الاتفاق النووي بعد فوات الأوان؟

بقلم يوسي يهوشوع

إن الاتفاق النووي بين القوى العالمية وإيران هو بالفعل أمر واقع، وقد أكدت طهران الليلة الماضية استلام رد الولايات المتحدة على المسودة المقدمة كجزء من المفاوضات، ولا يتوقع أن تؤدي جهود "إسرائيل" في الدقيقة 90 إلى تغيير الوضع، وإذا أراد الرئيس جو بايدن وآية الله علي خامنئي إنهاء الصفقة فلن يوقفهم شيء، حتى لو تم حل إشكالية أو اثنتين. هذه صفقة سيئة بالنسبة "لإسرائيل"، وحتى سيئة لأنصار الاتفاق في "إسرائيل" فهم يعتقدون بأن عليهم الاختيار بين الوضع السيئ والوضع الأسوأ.

دعا رئيس الوزراء يائير لبيد المراسلين الأجانب إلى جلسة إحاطة، وسوف يطير وزير الجيش بيني غانتس إلى الولايات المتحدة لعقد اجتماعات، لكنها لن تشمل وزير الخارجية أنتوني بلينكن وربما لا تشمل بايدن أيضاً. حتى الآن لم يتم حتى إجراء مكالمة هاتفية بين الرئيس الأمريكي ولبيد، على الرغم من أنهم حاولوا في تل أبيب التنسيق لإجراء مكالمة هاتفية واحدة بين الاثنين، لذلك من الصعب أن نسأل :إذا كانوا يعرفون في "إسرائيل" أن الاتفاقية كانت تختمر منذ عدة أسابيع، فلماذا بدأت المعركة الخاطفة متأخرة؟

يُحسب لـ لبيد أنه ثابت في موقفه ضد الاتفاقية، فقد كانت الأسباب التي قدمها أمس في إيجاز للصحفيين الأجانب هي" :إسرائيل ليست ضد أي اتفاق، بل ضد هذا الاتفاق، لأنه اتفاق سيء، في رأينا فإن الاتفاق لا يفي بالمعايير التي قالها الرئيس بايدن، والتي تهدف لمنع إيران من أن تصبح دولة نووية." كما تحدث لبيد عن الخطر الكامن في الأموال التي ستتاح للإيرانيين، بمبلغ 100 مليار دولار سنوياً، والتي قد تتدفق على حلفائهم: مثل حزب الله، والحلفاء في سوريا وأيضاً للحوثيين في اليمن. هذه مشكلة كبيرة لا ينبغي الاستهانة بها، فإيران ستصبح قوة إقليمية شرعية، حتى قبل حصولها على قنبلة نووية، ومن هنا قد تتخلى دول مثل السعودية

والإمارات عن المحور الأمريكي وتنضم إلى "محور الشر"، وقد تم بالفعل إعطاء تلميحات عن هذا في الآونة الأخيرة.

بصرف النظر عن التداعيات الأمنية والسياسية، سيكون للاتفاق النووي تداعيات اقتصادية صعبة للغاية، وبالتأكيد في فترة تضخم وانتقاد شديد لتكلفة المعيشة. وفي اليوم التالي للاتفاق ستحتاج المؤسسة الأمنية إلى رأس مال ضخم في بناء الخيار العسكري الذي تم إهماله في السنوات الأخيرة، فضلاً عن استثمار كبير في العمليات السرية للموساد، والتي ستكون مطلوب زيادة وتيرتها ضد إيران. في الوقت نفسه سيتعين على "الجيش الإسرائيلي" التعامل مع حلفاء إيران في المنطقة، الذين سيحصلون على دعم كبير من الأسلحة (بفضل أموال العقوبات التي تم فك تجميدها) وروح الدعم العامة لفرض قبضة خانقة على "إسرائيل"، هذا تطور يتطلب بناء قوة مناسبة وواسعة (دفاع، هجوم واستخبارات)، وهو أمر مكلف للغاية.

على عكس ما يمكن توقعه (وأيضاً ما يتم الإبلاغ عنه في بعض الأحيان)، فإن المنظومة الأمنية في "إسرائيل" ليست على إجماع في موقفها تجاه الاتفاقية. فرئيس الاستخبارات "أمان" اللواء أهارون حليفا يعتقد أن الاتفاق أقل سوءاً من الوضع الذي لا يوجد فيه اتفاق، كما يؤيد هذا الموقف رئيس قسم الأبحاث العميد عميت ساعر، في حين رئيس الأركان أفيف كوخافي لا يقبل موقفهم، أما الخصم الأكثر عدوانية والرافض للاتفاق هو رئيس الموساد ديدي برنيع. كما ذكرنا يعتقد لبيد أن الاتفاقية سيئة، بينما غانتس من بين المعارضين لها لكنه لم يقل ذلك علناً حتى الآن، وتجنب القيام بذلك أثناء زياراته إلى الولايات المتحدة، فالفرصة في تغيير أي شيء أثناء رحلته إلى الولايات المتحدة ستكون ضئيلة.

بشكل عام لابد من القول إن تشدد مواقف السياسيين هو نتيجة الانتخابات القادمة، والجدير بالذكر أنه حتى في عام 2015، اعتقد كبار مسؤولي "أمان" أن الاتفاق النووي كان أقل سوءاً مما تم وصفه، وفي عام 2018 اعتقدوا أن انسحاب إدارة ترامب منه كان سيئاً، ولكن بعد ذلك تعرض الضباط للانتقاد تخوفوا من إبداء رأيهم، فليس من الصواب إدانتهم الآن، ويجب سماع رأيهم بصوت عالٍ، وهم يعتقدون أن الوضع الحالي سيكون أسوأ، بالإضافة إلى أن الاتفاقية ستكسب وقتاً ثميناً لبناء خطة عسكرية موثوقة. قد يكونون على حق لكن الإيرانيين سيستغلون الوقت الثمين أيضاً، ليس فقط في الأعمال الهجومية، ولكن أيضاً لبناء نظام دفاع ضد هجوم "إسرائيلي."

خلاصة القول أنه حتى لو كان الخيار العسكري جاهزاً، فلن يقضي على الخطة، لكنه في أحسن الأحوال سيؤجلها لفترة محدودة. فيما ستبقى مسألة جدوى هذه الخطوة في التحليق فوق صانعي القرار.

* * *

"يديعوت أحرونوت": رئيس الموساد يحذر من خطورة الاتفاق النووي الوشيك. ويصفه بالكارثة الإستراتيجية

حذر رئيس الموساد ديدي بارنيع من خطورة الاتفاق النووي الوشيك واصفا إياه بالكارثة الاستراتيجية، لأنه بحسب قوله على المدى الطويل، سيسهل على إيران محاولة الحصول على أسلحة نووية. ووفقًا لبارنيع فإن "الشيء الوحيد الذي يتغير الآن هو تكتيكات الاتفاق الإيراني والتي يتم تنفيذها الآن تحت رعاية القوى وفي مقدمتها الولايات المتحدة." ويعقد بارنيع سلسلة طويلة من الاجتماعات وجلسات المعلومات الاستخباراتية بعد توقيع الاتفاق، بما في ذلك مع رئيس الوزراء يائير لابيد في "الكيرياه" في "تل أبيب." ولطالما تمسك بارنيع بالموقف القائل بأن إيران ستعود إلى الاتفاقية لأن لها وللولايات المتحدة مصلحة إستراتيجية في القيام بذلك. وقال في إحاطات مختلفة إن فرصة التوقيع تقترب من 100٪، مستعرضا في لقائه مع لبيد الوضع الاستخباراتي والمخاطر التي تنطوي عليها العودة إلى الاتفاق. وحذر من أن التوقيع سيسمح للإيرانيين بالوصول إلى قدرات كبيرة للغاية، بفضل مئات المليارات من الدولارات التي ستدخل البلاد بمجرد رفع العقوبات.

وهذا – وفقًا لبارنيع – سيضع تحديات كبيرة في الساحة أمام الولايات المتحدة – وفي المقام الأول أمام "إسرائيل."

وقال بارنيع: "إن العديد من الدول في المنطقة ستنظر إلى إيران كنموذج، وسيكون الأمر أكثر تعقيدًا بالنسبة لإسرائيل في مواجهة تعاظم القوة الإيرانية الكبير الذي يشمل العديد من المكونات."

وشدد رئيس الموساد في محادثات مغلقة أجراها على أن الاتفاق لا يسري على "إسرائيل"، وأشار إلى أن الموساد يواصل العمل طوال الوقت لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، مؤكدا أن التزام "إسرائيل" لا علاقة له بالاتفاق، وأنها ليست طرفًا فيه. وعن اندفاع الولايات المتحدة والقوى نحو التوقيع على اتفاق مع ما يعرفها بارنيع بأنها دولة "إرهابية" متميزة، والتي من ناحية تفاوض في فيينا، و من ناحية أخرى تمارس "إرهاب" الدولة على الأراضي الأمريكية ضد كبار المسؤولين الأمريكيين السابقين مثل مستشار الأمن القومي جون بولتون، قال رئيس الموساد إنه في اليوم التالي للاتفاق سيشعر الإيرانيون، وبحق، أنه من الممكن عقد اتفاقات من ناحية ومن ناحية أخرى استخدام "الإرهاب."

وفي إحاطاته، قال بارنيع إنه يعتقد أن التنازل الأكبر هو البقاء مع الاتفاقية الحالية، التي لم تعد أطول وأقوى وأوسع كما وعد الأمريكيون. وأضاف: "إنهم يقومون بعمل نسخة طبق الأصل من اتفاقية 2015، والشيء الوحيد المتبقي منذ ذلك الحين هو نص الاتفاقية، فكل شيء آخر قد تغير، لقد تغير العالم، وطور الإيرانيون أجهزة طرد مركزي خاصة بهم، وتغيرت التهديدات مع تطور التكنولوجيا، لكن الاتفاقية هي نفسها التي كانت في عام 2015." وتابع بارنيع: "هذا يعني أننا ضعفاء للغاية، وأن إيران أقرب إلى اللحظة التي يمكنها فيها أن تخصب اليورانيوم دون إعطاء تفسيرات لأي أحد."

وختم بارنيع: "ذلك سيحدث في عام 2030 مهما كانت الكمية التي يريدون تخصيبها ما دام أنهم يقدمون تفسيرا بأن ذلك غير مخصص للأسلحة النووية، وسيجدون تفسيرات لذلك. وفي عام 2025 يمكنهم تثبيت العديد من أجهزة الطرد المركزي كما يريدون من الجيل المتقدم، وتركيب أجهزة الطرد المركزي هو تركيب واسع وكاسح وبمجرد أن يريدوا يمكنهم الضغط على الزر الذي ينشطها، حتى لو قرر الأمريكيون الانسحاب من الاتفاقية في عام 2025."

* * *

"إسرائيل اليوم": "نووي إيران"بنظرة إسرائيلية.. "اتفاق سيئ خير من حرب جيدة" أم خطأ استراتيجي؟

بقلم يعقوب نيجل

ترجمة: القدس العربي

كانت المهمة الأصعب في زيارة بايدن هي إيضاح المخاطر المنطوية على العودة إلى الاتفاق النووي، وفي هذه المهمة باءت إسرائيل -كما كان متوقعاً- بفشل ذريع (لا بالإيضاحات – بالنتائج). وذلك لتواصل الإدارة بتصميم ارتكاب كل الأخطاء المحتملة والسعي للعودة إلى الاتفاق، وتساعدها في ذلك أصوات غير مسؤولة من مسؤولين إسرائيليين كبار، ممن اعتزلوا، لكن أيضاً من مسؤولين كبار لا يزالون في مناصبهم – في إحاطات "ممنوعة" وفي لقاءات مع نظراء من الخارج، بخلاف الموقف الرسمي.

رئيس الأركان، ورئيس الموساد، ورئيس "الشباك"، والقيادة السياسية – كلهم مقتنعون بأن العودة إلى الاتفاق خطأ حرج، ويعملون بكد على أن يقنعوا بذلك، وإن كانت هناك ادعاءات بأن القيادة السياسية لا تستخدم "صوتاً عالياً بما يكفي" لنقل الرسالة إلى الولايات المتحدة. وكما هو دارج في الديمقراطية، يجدر بالمرؤوسين ومقرري السياسة أن يسيروا إلى الخط في اتصالاتهم مع نظرائهم. في المداولات المغلقة من حقهم

بل وحتى من واجبهم أن يعرضوا موقفهم، لكن بعد أن يتقرر الموقف الرسمي يكون محظوراً عرض موقف مختلف في الخارج.

الخطاب الأمريكي والإيراني حادان، وكل طرف يشدد على إنجازاته في المفاوضات ويصرح بأنه كاد لا يتنازل، وأنه لن تكون تنازلات أخرى، لكن لأسفي، هذا هو الوضع في الجانب الإيراني فقط.

رغم أن جولة المحادثات الرسمية الأخيرة انتهت ظاهراً بفشل ذريع، ولم يوافق الإيرانيون على قبول الاتفاق كما عرض عليهم، دارت منذئذ اتصالات حثيثة بين بروكسل وواشنطن وطهران. أضاف الأوروبيون إلى اقتراحهم "الأخير" في تنازلات مهمة إضافية، بينما أعاد الإيرانيون جواباً بأنهم يحتمل أن يكونوا مستعدين لقبول العرض لكنهم أعادوه للأمريكيين كي يجروا فيه "بضعة تنازلات أخرى فقط".

الإيرانيون يصرون

الاتفاق غير نهائي حتى الآن، ولم يوقع بعد، لأن الإيرانيين على ما يبدو كعادتهم، يحاولون ابتزاز المزيد من التنازلات في اللحظة الأخيرة. ومع أن الإعلام في واشنطن توقع التوقيع في نهاية الأسبوع الماضي، لكن هذا لم يحصل حالياً، بسبب الإصرار الإيراني. يدور الحديث عن اتفاق سيئ جداً في معظم مراحل المفاوضات قاده بوتين ومبعوثه أوليانوف، الحقيقة التي لم تتغير. روسيا تواصل الهجوم في أوكرانيا، بينما إيران تساعدها في الوسائل القتالية وبالمشورات لتجاوز العقوبات. الإيرانيون يبعثون بالتوازي بطواقم التصفية لبومبيو وبولتون ومسؤولين أمريكيين آخرين، لكن رغم كل شيء، تواصل الولايات المتحدة وأوروبا السير على الخط مع التطلع للوصول إلى اتفاق بأي ثمن، بينما تنظر كل من روسيا والصين باستمتاع إلى الإهانة التي توجهها إيران. مشوق أن نعرف كم من الوقت سيدعي الإيرانيون والأمريكيون بأن البصقة في وجوههم هي "مطر بركة"؟ الاتفاق المتبلور أسوأ بكثير من اتفاق 2015. صحيح أنه يقوم على أساسه، لكنه يتضمن تنازلات أخرى عديدة، فضلاً عن أنه لا يراعي الزمن الذي انقضى منذ التوقيع والزمن القصير المتبقي لنفاد مفعول كل القيود. الاتفاق لا يراعي مكتشفات الأرشيف النووي والخروقات التي اكتشفتها الوكالة الدولية في المواقع في إيران في كل ما يتعلق بتطوير منظومات السلاح.

التنازلات التي تمت حتى الآن تتضمن موافقة على إبقاء الموجودات التي جمعتها إيران في أثناء خروقات الاتفاق السابق، كأجهزة الطرد المركزي المتطورة وغيرها من أدوات الإنتاج الأخرى، ورفع عقوبات شامل، بما في ذلك عن الشركات التي تعقد الصفقات مع الحرس الثوري – وهذا ليس بعيداً عن شطب الحرس الثوري من قائمة محافل الإرهاب. رفع العقوبات سيضخ لإيران مئات مليارات الدولارات بشكل فوري وحتى تريليون دولار

في نهاية الاتفاق. والمال سيسمح للإيرانيين بإعادة بناء الاقتصاد، وتعظيم التطوير والتسلح النووي والتقليدي، وتشديد الدعم للإرهاب عبر "حزب الله" وحماس والجهاد الاسلامي والحوثيين وغيرهم. الإيرانيون مصرون على تلقي ضمانات كافية من الولايات المتحدة لحالة أن يلغي رئيس جمهوري الاتفاق مرة أخرى، والطرفان يحاولان إيجاد صيغة مقبولة في القانون الأمريكي وتضمن للشركات التي تعقد الصفقات مع إيران سنتين ونصف سنة على الأقل من الهدوء من العقوبات. إضافة إلى ذلك، يصر الإيرانيون على اتفاق مسبق على آلية تضمن إغلاق كل الملفات المفتوحة في الوكالة الدولية كشرط لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، مما سيدهور مكانة الوكالة التي ستكون مسؤولة عملياً عن إنفاذ الاتفاق.

نقف على ما يبدو قبيل التوقيع على الاتفاق. وقد يكون تمديد الوقت من ناحية الإيرانيين يجعل الأمريكيين يقررون بأن الانتظار حتى الانتخابات في تشرين الثاني مريحاً لهم. على أي حال، إسرائيل ملزمة بالتخطيط لإمكانية واقعية تتمثل بتوقيع قريب على الاتفاق.

لقد طور الرئيس رونالد ريغان في حينه عقيدة لانهيار الاتحاد السوفياتي من خلال استخدام أدوات متعددة المجالات، وأساساً اقتصادية مثلما يصف كتاب "النصر" الشهير ومقالات أخرى كتبها كبار مسؤولي الـ FDD في 2017. صحيح أن إسرائيل ليست الولايات المتحدة، لكن إيران أيضاً ليست الاتحاد السوفياتي. ورغم المال الذي سيضخ لهم مع توقيع الاتفاق سيبقى اقتصاهم هشاً.

إضعاف النظام

إذا ما وقع الاتفاق، فإن معالجة منع القدرة الإيرانية على تخصيب اليورانيوم إلى مستوى عسكري، بالكمية اللازمة للقنبلة، ستكون على ما يبدو بتقديري من خلفنا، دون صلة بقدرات جديدة نطورها. أحد السبل المنطقية التي ستبقى لمعالجة إيران سيكون من خلال خطط شاملة لإضعاف النظام. لسنا ملزمين ببناء خطط تؤدي إلى تغيير النظام، بل يكفي إضعافه كي يمتنع عن أعمال استفزازية تحت الاتفاق. فمثلاً، الهجمات الأخيرة التي نفذت داخل إيران المنسوبة لإسرائيل، تسببت بجنون اضطهاد وهستيريا وإعادة تفكير وتغيير بعض السلوكيات العدوانية. هذا مثال على تغيير فكري يؤدي بسرعة إلى نتائج غير متوقعة.

أولئك الذين يدعون بأن العودة إلى الاتفاق سيئة جداً لكنها البديل الأقل سوءاً لأنها ستسمح لإسرائيل بإعداد قدرات أفضل للعمل، مخطئون ومضللون. فالزمن الذي "ستكسبه" إسرائيل سيكلفها غالياً، لأن إيران وهي تحت الاتفاق ستحسن قدراتها وبناها التحتية النووية، وستقترب من وضع لا تكون فيه القدرات الجديدة التي ستبنى ذات صلة. فمثلاً، الموقع التحت أرضي الجديد الذي تبنية إيران وسيستخدم على ما

يبدو كمنشأة تخصيب مستقبلية. تحت الاتفاق، حتى لو تقدمت إيران جداً، سيكون صعباً جداً على إسرائيل استخدام القدرات التي تكون بنتها ظاهراً في الزمن الذي "كسبته". بالمقابل، بدون اتفاق، ستكون إيران في موقف ضعف وبلا شرعية، حتى لو رغبت في اقتحام القنبلة بسرعة أكبر. العودة إلى الاتفاق ستسمح لإيران بيقين، وان كان بشكل أبطأ، الوصول إلى مكانة دولة حافة نووية وإلى قنبلة، ما سيؤدي إلى سباق تسلح واسع في منطقتنا.

رئيس الأركان الأسبق دان حلوتس، قال هذا الأسبوع في مقابلة لـ استي بيرز في الشبكة ب إن "الاتفاقات السيئة أفضل دوماً من الحروب الجيدة"، وهذا خطأ استراتيجي. الاتفاقات السيئة تؤدي بشكل عام إلى حروب سيئة أكثر بكثير من "الحروب الجيدة"، التي ينبغي أحياناً الدخول إليها بدلاً من احتواء الاتفاقات السيئة. الجيش والموساد وكل جهاز الأمن يتلقون ميزانيات وتفضيلات بالضبط لهذا الغرض، ويجدر بهم الاستعداد للقتال عند الحاجة، في ظل التطلع بالطبع لمنع الحروب قدر الإمكان.

إسرائيل ملزمة بأن توضح للرأي العام ولأصحاب القرار، ولا سيما في الولايات المتحدة، المخاطر المتوقعة من إيران نووية، وبالتوازي مواصلة بناء شرعية لتعميق المعركة ما بين المعارك والبدء بالتفكير في تغيير فكري إلى خطة شاملة لإضعاف إيران، في مستوى "عقيدة ريغان" بما في ذلك مقاييس لقياس النجاعة.

* * *

"إسرائيل اليوم": "صيغة بايدن" مع إيران.. سخافة أمريكية بذريعة الأولويات

بقلم: البروفيسور أبراهام بن تسفي

منذ ترسيمه الرئيس الـ 46 للولايات المتحدة (بل وبقوة أكبر منذ بدأت روسيا هجومها الفاشل على أوكرانيا قبل نصف سنة) لم يخفِ جو بايدن تطلعه لإعادة أمته إلى الاتفاق النووي مع إيران، والذي انسحب منه سلفه في البيت الأبيض، دونالد ترامب في 2018. وهو يواصل إذن السعي إلى إقراره من جديد دون كلل أو ملل. في نظر الرئيس، تقف القوة العظمى بقيادته أمام أربعة تحديات مركزية، أولها التهديد الاستراتيجي والاقتصادي المحدق من جهة بكين على مصالح أمريكية حيوية، بما في ذلك بالصلة بتايوان، والذي تصاعد مؤخراً عقب رد الصين الحاد على زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي، نانسي بلوسي إلى تايبيه. والتحدي الثاني هو التصدي المتواصل لوباء كورونا الذي لم يخبُ تماماً بعد، أما الثالث فينطوي على الاضطرار لمواصلة إجراءات التشريع خارقة الطريق في المستوى الاجتماعي والبيئي. في نظر بايدن، هذه الخطوات ستحسم مصيره السياسي ومستقبل حزبه بقدر كبير، في المدى القصير على الأقل. لكن تقف فوق كل هذه

التحديات وعلى رأس جدول الأولويات الأمريكي الأزمة الحادة التي نشبت مع موسكو منذ اجتازت قواتها حدود أوكرانيا، فتحدت بذلك النظام الإقليمي وقواعد اللعبة التي تقررت مع نهاية الحرب الباردة.

واضح أن آثار هذه الحرب التي لا تلوح نهايتها في الأفق، على الاقتصاد الأمريكي (والعالمي) بعامة، وعلى سوق الطاقة بخاصة، كانت فورية ودراماتيكية وأضافت بعداً إضافياً لأجواء الحرب الباردة التي عادت من غياهب النسيان مباشرة إلى مركز العلاقات المشحونة التي بين الولايات المتحدة وروسيا.

على هذه الخلفية المعقدة التي أدت بالإدارة لاتخاذ سياسة عقوبات اقتصادية متصاعدة على بوتين من جهة، ومساعدة استراتيجية شاملة لزيلينسكي من جهة أخرى، انقطع الرئيس الأمريكي عن الجهة الإيرانية. إذ إن التوقيع على الاتفاق مع نظام آية الله مهما كانت طبيعته، سيمنحه مهلة من وجع الرأس الشرق أوسطي وفي الوقت نفسه سيسمح له بأن يسوق الاتفاق في المجال الجماهيري الأمريكي الداخلي كنجاح لسياسته في استقرار هذه الساحة العاصفة عشية الانتخابات النصفية. فضلاً عن ذلك، حتى لو لم تجد الآثار الاقتصادية للاتفاق تعبيرها في المدى الفوري، فإنها كفيلة – في نظر "كل رجال الرئيس" – بأن تسهم في إنهاء أزمة الطاقة التي كانت بين العوامل الأساسية لدوامة التضخم المالي التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي في الأشهر الأخيرة. لكن الحماسة الأمريكية (والأوروبية) هذه للدفع بالاتفاق، لن تشوش مواضع الضعف العميقة الكامنة فيه، وحقيقة أنه سيكون غير متماثل تماماً من ناحية ميزان التنازلات التي فيه. إذ إن "التنازل" الإيراني الأساس – أي استعداد طهران المزعوم للتسليم ببقاء الحرس الثوري في قائمة المنظمات الداعمة للإرهاب – أمر عديم المعنى عملياً. وذلك في ضوء المسارات الالتفافية التي ستسمح للشركات وللاتحادات الدولية العديدة لاستئناف علاقاتها التجارية مع الوكلاء العنيفين للنظام، وإن كانوا بتسريحة جديدة. كما أن باقي بنود النظام هي بمثابة استسلام غير مشروط من جانب الإدارة الأمريكية وشركائها في الاتفاق الأصلي من العام 2015. هكذا مثلاً لن يسمح الاتفاق لمراقبي الوكالة الدولية بمواصلة التحقيق الناجع وبعيد المدى في النشاط الإيراني المشبوه في الحقل النووي والذي اكتشفوه في ما لا يقل عن أربعة مواقع. الأمور ذاتها تنطبق أيضاً على مسألة الضمانات التي طالبت بها إيران من شركاء الولايات المتحدة في حالة أن تقرر الإدارة الحالية أو إدارات مستقبلية الانسحاب مرة أخرى من الاتفاق. وبالفعل، في هذا الإطار أيضاً استجيب الطلب، وإن ضمانات مالية من جانب كتلة الدول الأوروبية على التزام الولايات المتحدة بالاتفاق سوف تُمنح لنظام خامنئي. بالإضافة إلى ذلك، فإنه حتى لو ألزم الاتفاق إيران بتجميد عمل أجهزة الطرد المركزي المتطورة لديها، يطرح السؤال: هل سيعني التجميد تفكيك الأجهزة عملياً أو تخزينها في مواقع يراقبها مندوبو الوكالة عديمو الأسنان؟ وإذا كنا نعنى بتفكيك وتحطيم هذه الأجهزة، فهل سيكون مصير هذه

العملية كمصير اتفاق "نزع" مخزونات السلاح الكيماوي في سوريا، والذي ائتمنت روسيا على تنفيذه بمباركة باراك أوباما وجون كيري قبل أقل من عقد؟

أمامنا بالتالي صيغة كلها مصالحة، أوهام وتنازلات أحادية الجانب، تقودها الإدارة بعيون مفتوحة. السؤال أي استراتيجية تتخذها إسرائيل في ضوء هذه الآلية الخطيرة، هو سؤال آخر يحتاج إلى بحث منفصل.

* * *

"هآرتس": بصيغة "متنزهات الأبرتهايد".. إسرائيل للمستوطنين: اطردوهم منها بـ"زراعة الأشجار"

بقلم تسفرير رينات

تحول الحفاظ على الطبيعة والمشهد الطبيعي إلى ذريعة تستخدم لتبرير سيطرة إسرائيل على الأراضي وطرد الفلسطينيين خلف الخط الأخضر. حتى الاحتفال الذي يبدو ساذجاً لزراعة الأشجار في 15 شباط لا يعتبر سذاجة، وقد تحول مع مرور الوقت إلى وسيلة أخرى للسيطرة.

قبل عشرة أشهر، قدم فلسطينيون بواسطة محامي جمعية "حقل"، وهي تحالف للدفاع عن حقوق الإنسان، التماساً للمحكمة العليا ضد غزو مستمر ينفذه سكان مستوطنة "نوكديم" للأراضي التي هي بملكيتهم منذ أجيال كثيرة، حسب الالتماس. طلبوا في الالتماس أن توضح الدولة للمحكمة سبب عدم العمل على إبعاد الغزو للأراضي المحاذية لمستوطنة "نوكديم". تبلغ مساحة أراضي الفلسطينيين هذه 140 دونماً، والغزو يشمل نصفها تقريباً.

حسب الالتماس، قبل نحو عشرين سنة تم وضع جدار منع دخول المزارعين إلى أراضيهم. وحاولوا خلال هذه السنين مرات كثيرة الدخول وفلاحة أراضيهم. وعندما كانوا يصلون إلى هناك، كان المستوطنون ينكلون بهم، وكانت قوات الأمن التي كان يتم استدعاؤها إلى المكان، من الوصول إلى أراضيهم. في العام 2013 توجه الفلسطينيون مرة أخرى للإدارة المدنية وطلبوا إصدار أمر عسكري بإغلاق المنطقة التي تضم أراضيهم أمام الإسرائيليين، ثم السماح لهم بالوصول إليها. في نهاية المطاف، وافقت الدولة على إصدار أمر إغلاق وأعلنت بأنها ستسمح بدخول الفلسطينيين.

في السنوات الأخيرة، سمحت الإدارة المدنية للمزارعين الفلسطينيين بالوصول إلى أراضيهم بين حين وآخر وفلاحتها. ولكن قبل ثلاث سنوات، وصل المستوطنون إلى المكان في إطار الاحتفال بـ 15 شباط، وقاموا بزراعة الأشجار هناك. حسب الالتماس، منذ ذلك الحين تم تقييد وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم. استمر

المستوطنون في تطوير المكان وأضافوا الكراسي، وفعلياً تحول المكان إلى متنزه عام لرفاهية المستوطنين، في حين لم يبق لأصحاب الأراضي إلا مشاهدتها من بعيد.

رداً على الالتماس، أصدرت الإدارة المدنية في "يهودا والسامرة" [الضفة الغربية] قبل ثلاثة أشهر، في خطوة نادرة جداً، أمرا بإبعاد الغزاة. كانت الإدارة تنوي تنفيذه قبل أسبوعين واقتلاع مئات الأشجار التي زرعها المستوطنون. قبل أسبوعين، وصلت معدات هندسية إلى المكان، وانتظرهم هناك عشرات المستوطنون وطلبوا عدم اقتلاع الأشجار. في نهاية المطاف، لم تقم المعدات الهندسية باقتلاع الأشجار وقدمت "نوكديم" التماساً للمحكمة العليا طلبت فيه إصدار أمر مشروط لوقف أعمال إزالة الغزو. وثمة طلب آخر، وهو أن توضح الإدارة المدنية سبب عدم إلغائها أمر إبعاد الغزاة.

في الأسبوع الماضي، أصدرت المحكمة قرارا أمر بتعليق أعمال الإدارة في المكان. حسب التماس "نوكديم"، فإن الفلسطينيين لا يعتبرون مالكين للأرض بصورة قانونية. لذلك، لم يقدموا حتى الآن أي طلب لتسجيلها بأسمائهم. المعنى: لا يوجد مبرر للعمل باسمهم من أجل إبعاد الغزاة.

هناك أيضاً ادعاء بيئي، كما يبدو، في التماس "نوكديم": الحاجة إلى حماية الأشجار. هذه الأشجار كان غرسها، حسب موقف الإدارة، جزءاً من نشاطات غير قانونية. وحسب المستوطنين، لا يوجد للإدارة مصادقة على اقتلاع مئات الأشجار؛ لأن هذه مصادقة لا يعطيها إلا ضابط أركان الزراعة (الذي هو من موظفي الإدارة المدنية). إضافة إلى ذلك، تم الادعاء في الالتماس بأنه في تنفيذ عملية إخلاء الغزاة، فإن القانون يسمح باستخدام القوة بدرجة معقولة فقط، في حين أن اقتلاع الأشجار، التي يعتبر بعضها محمياً، هو حسب أقوال المستوطنين "عمل عنيف قاس". المستوطنون لا يفسرون في التماسهم من هي الجهة التي حصلوا منها على المصادقة لغرس الأشجار وتطوير المنطقة، بدون تخطيط منظم حصل على مصادقة لجنة التخطيط أو أي مصادقة من الإدارة المدنية.

إضافة إلى ذلك، تم الادعاء في الالتماس بأن إعطاء تصاريح للفلسطينيين لفلاحة أراضيهم يعني وجود خطر أمني قرب بيوتهم. في المقابل، قال درور اتكس، من جمعية "كيرم نبوت"، الذي يتابع نشاطات المستوطنين، بأن في هذه المنطقة نشاطات من أجل السيطرة على أراضي الفلسطينيين الزراعية، وكل ذلك بعد أن صادرت إسرائيل آلاف الدونمات منهم لصالح المستوطنات. وحسب قوله، بدأ الأمر قبل 25 سنة عندما أقامت "الكيرن كييمت" متنزهاً على أرض زراعية بقيت في مركز "نوكديم".

تحويل المنطقة المحاذية لـ "نوكديم" إلى متنزه للمستوطنين، هو جزء من ظاهرة أوسع. المستوطنون يحبون ينابيع المياه. وبعد إبعاد الفلسطينيين عنها، يحولونها إلى مواقع للاستجمام والسباحة. أقام المستوطنون قرب "نوكديم" موقعاً للمياه، وأربع برك. الإدارة المدنية لا تعمل على وقف هذه الظاهرة. وعن حجمها يمكن أن نعرف من كراسات النزهات التي تتناول المواقع الجديدة. الطبيعة والمناطق المفتوحة تفرغ من الفلسطينيين الذين كانوا يفلحونها ويعيشون فيها، وقد حل مكانهم المستوطنون الذين يعتبرون أنفسهم حماة الطبيعة والمشهد الطبيعي. هم لا يظهرون أي علامات على أنهم قد شبعوا من السيطرة على المشهد، ومن الرغبة في تشكيله حسب احتياجاتهم.

* * *

"هآرتس": نازية و723 + 6... لهذه الأسباب نرفض حكومة التغيير

بقلم جدعون ليفي

هناك 723 سبباً لعدم دعم الحكومة الحالية، وهناك 6 أسباب أيضاً زيادة. 723 معتقلاً بدون محاكمة في السجون الإسرائيلية هم سبب كاف كي نفهم بأن لا فرق بين الحكومة الحالية والحكومة السابقة في كل ما يتعلق بطبيعة النظام السائد في إسرائيل. إغلاق منظمات حقوق الإنسان الست في "المناطق" [الضفة الغربية] هي ستة أسباب إضافية نقدمها كزيادة لمن يصر على القول بأن هذه الحكومة تختلف عن سابقتها، حكومة تغيير وأمل، حكومة قانون وعدالة. الآن تراكم عندنا 729 دليلاً على أن أي تحسين جوهري لم يظهر في المواضيع الرئيسية تحت حكومة الوسط – يسار. وحتى يمكن الذهاب بعيداً والقول بأنه على الأقل بخصوص عار الاعتقال الإداري، فإن حكومات نتنياهو كانت أفضل: في 14 سنة، فترات حكمه، لم يصل الاعتقال الإداري إلى مثل هذه الأبعاد الرهيبة إلى أن جاء الوسط – يسار.

اعتقال جماعي بدون محاكمة وإغلاق منظمات لحقوق الإنسان هما أداة اختبار جيدة لطبيعة الحكومة وقيمها. "القانون نازي ومستبد وغير أخلاقي – القانون غير الأخلاقي هو أيضاً قانون غير قانوني"، هكذا اعتبر مناحيم بيغن قوانين الطوارئ التي تسمح بالاعتقال الإداري. قال بيغن هذا بعد أن تم اعتقال أعضاء التنظيم الأصولي "تحالف المتعصبين" إدارياً في العام 1951. ولكن أقواله تسري أيضاً على الاعتقال بدون محاكمة للفلسطينيين حتى لو لم يتجرأ أي يساري على تسميته نازية، مثلما فعل بيغن، لكن هذا مسموح لليمين.

القرارات بشأن اعتقال جماعي كهذا وإغلاق منظمات مدنية، هي قرارات سياسية، ترتبط فعلياً بشخص أو شخصين، وهما وزير الدفاع ورئيس الحكومة. إذا أرادا فسيوقفان الاعتقال الإداري، وإذا أرادا فسيتم تقليصه أو توسيعه بدرجة كبيرة. بأمر منهما، سيتم إرسال الجنود إلى مكاتب منظمات مدنية، وجمعيات خيرية غير عنيفة، وسيتم لحم أبوابها؛ بأمر منهما سيهدد الشاباك مديري هذه المنظمات كما يهدد أمثاله في روسيا وتركيا. يثير لبيد وبني غانتس قررا عدم التخفيف من القبضة الحديدية على عنق المجتمع الفلسطيني، بل وقررا أيضاً زيادة شدتها أكثر من حكومات اليمين التي سبقتهما في مواضيع معينة. من خلال فعلهما لذلك، فإن أي شخص من اليسار لن يستطيع مواصلة تأييدهما أو تأييد شركائهم الصامتين والمؤيدين.

هاتان الخطوتان الاستبداديتان مرتا في الحكومة بدون معارضة حقيقية. حزب العمل برئاسة وريثة إسحق رابين، بالتأكيد يؤيدهم بحماسة. "ميرتس" الجديد الذي انتخب أول أمس بالتأكيد يتحفظ في أعماقه، ولكن هذا غير كاف. جميع مكونات الائتلاف يلحق بها الإثم في ظل غياب معارضة فعلية. السهولة التي مرت بها هذه الخطوات في معسكر الوسط – يسار تثبت ما لم يعد هناك حاجة إلى إثباته: أحياناً، يكون اليمين هو المفضل؛ يعتقل أقل، وأحياناً حتى يقتل أقل، وعلى الأقل لا يتوارع.

لا يمكن لمؤيدي سلطة القانون والذين يدافعون عن المنظومة القضائية، الذين يلقون علينا الرعب من حكم نتنياهو وايتمار بن غفير مع ياريف لفين الصاعد، التحدث بشفقة عن "المس بالديمقراطية" في حكومة من الوسط – يسار تسجن مئات الأشخاص بدون محاكمة لفترة طويلة وتغلق جمعيات وكأنها بيوت دعارة أو نوادي قمار. لماذا إثارة الرعب من بن غفير بأنه سيحقق تهديده بطرد معارضي النظام إذا كان لبيد وغانتس المتنورين يقومان باعتقالهم قبل قدومه بفترة طويلة. من السهل ومن المريح التلويح ببن غفير من أجل التوحد أمام الخوف. ومن الأصعب الاعتراف بأن لبيد وغانتس لا يقلان خطراً على الديمقراطية الإسرائيلية، بن غفير يتكلم، في حين غانتس يفعل. نعم، من غير المريح المقارنة بين نتنياهو وبن غفير المخيفين، ولبيد وغانتس اللطيفين. ولكن في الفحص العملي، بدا أن الأشخاص الأفضل بهم من يفعلون الأسوأ هنا. يجب أن نخاف منهم ونناضل ضدهم.

* * *

i24news: غانتس في رسالة من سرب الجيش الأمريكي: "سنعزز التعاون في مواجهة العدوان الإيراني"

"ان تعاون إسرائيل مع القيادة المركزية ودول المنطقة هو عامل تغيير في القدرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار"

أنهى وزير الأمن الاسرائيلي بيني غانتس الليلة الماضية (الخميس) زيارته لمقر القيادة المركزية في تامبا بولاية فلوريدا. وكان في استقباله على الفور قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال مايكل كوريلا، وعقد اجتماعًا مع مقر القيادة المركزية الأمريكية، كما قام وزير الأمن بجولة في قاعدة القيادة المركزية، وزار أيضًا سرب التزود بالوقود.Kc-135

وكجزء من الزيارة، ناقش الطرفان سبل التعاون العملياتي في الهجوم والدفاع في المنطقة، في مواجهة التهديدات المختلفة، حيث كان التهديد الإيراني هو التهديد الرئيسي. من بين أمور أخرى، كان هناك حديث عن زيادة التدريب والتعاون بين البلدين، في البحر، في الجو، على الأرض وفي مجال الإنترنت والاستخبارات.

وقال غانتس "أود أن أشكر الجنرال كوريلا على حسن الضيافة. وان تعاون إسرائيل مع القيادة المركزية ودول المنطقة هو عامل تغيير في القدرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بإيران واتباعها. وأشار غانتس، مضيفًا: "سنواصل تعميق تعاوننا، وتوسيع الإجراءات المطلوبة لإلحاق الضرر بوكلاء إيران، وضمان عدم امتلاكها أسلحة نووية أبدًا ." واضاف غانتس "نحن نتفهم جميعًا الحاجة إلى ضمان عدم امتلاك إيران أبدًا مظلة نووية تنشر تحتها هي ووكلائها الإرهاب ويهددون العالم والشرق الأوسط. وستكون هذه أيضًا هي الرسالة التي سأرسلها خلال زيارتي لواشنطن وفي اجتماعي مع مستشار الأمن القومي جاك سوليفان."

جدير بالذكر، ان مقر الأمن القومي يعمل في الأيام الأخيرة على تنسيق محادثة بين الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الوزراء يائير لابيد على خلفية التقدم في المفاوضات الخاصة بالاتفاق النووي مع إيران، بحسب ما أفادت الأنباء في "القناة 13."

* * *

"يديعوت أحرونوت": الصفقة لن توقف "حرب الظلال" بين إسرائيل و إيران

بقلم رونين برغمان

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

سلسلة التقارير في وسائل الإعلام العلنية والتغريدات على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب معلومات كثيرة وصلت في الأسابيع الأخيرة إلى أجهزة الاستخبارات في بريطانيا وإسرائيل والولايات المتحدة، وحتى ألمانيا، تطرح، بمعقولية كبيرة، أن هذه هي المرة الأخيرة، وأن العنصر المركزي الذي عرقل حتى الآن توقيع الاتفاق النووي الجديد مع إيران لم يعد يعرقله.

بكلمات بسيطة، غيّر المرشد الأعلى في إيران، علي خامنئي، رأيه، وبحسب كلام الخميني لدى توقيعه اتفاق

وقف إطلاق النار مع صدام حسين في حرب العراق-إيران 1988، هو مستعد لـ "تجرُّع هذه الكأس المُرة"، وأن يقوم بما حاول تأجيله بقدر المستطاع. ليس هناك جهاز استخباراتي يمكنه قراءة أفكار خامنئي، لكن إذا كان غيّر رأيه فعلاً، فإن الاستخبارات الإسرائيلية وحدها هي التي توقعت حدوث ذلك. وبعكس التقديرات الأميركية بأن الموضوع دُفن، كان كبار المسؤولين في "الموساد" والاستخبارات العسكرية مقتنعين بأن خامنئي سيصل إلى هذه النقطة، وأنه سيجري توقيع الصفقة في النهاية.

ترغب الولايات المتحدة كثيراً في إتمام هذه الصفقة، التي وصفها أحد رؤساء المؤسسة الأمنية في إسرائيل قبل عام، منتقداً، بأنها "صفقة موقّعة من طرف واحد". ففي النهاية، رضخت الولايات المتحدة، ولم تُجرِ مفاوضات فعلية، وقبِلت أغلبية المطالب الإيرانية، وشعرت بالإحراج عندما لم يكن هذا كافياً لخامئني كي يوقّع.

في شباط 2015، في مؤتمر الأمن في ميونيخ، وخلال إجراء المفاوضات بشأن الصفقة الأولى التي نضجت بعد بضعة أشهر، قال وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، الذي كان من أبرز الدافعين قدماً بالصفقة، إن توقيعها لن يؤدي فقط إلى وقف البرنامج النووي الإيراني، بل أيضاً سيؤدي إلى دخول استثمارات كبيرة من الخارج إلى الاقتصاد الإيراني، بعد رفع العقوبات، حيث تتدخل عناصر خارجية، غربية بالأساس، في الاقتصاد والصناعة في إيران، وسيصبح لا مفرّ من "عودة إيران إلى حضن العائلة الدولية."

هذا ليس ما حدث تماماً. والتوقعات هذه المرة من الاتفاق النووي الجديد ستكون أكثر تواضعاً. فالولايات المتحدة تريد بالأساس إزالة المشكلة الإيرانية من جدول الأعمال العالمي، بعد عقدين كانت إسرائيل خلالهما تقودها وتعتبرها إحدى المشكلات الأساسية في العالم.

وبعكس سنة 2015، فإن حرب الظلال الدائرة بين إيران وإسرائيل هي اليوم في ذروتها، وتمتد على طول الشرق الأوسط وعرضه، وتجري على جميع الأبعاد: الجوية والبحرية والبرية والسيبرانية. ومن الصعب الاعتقاد أن الاتفاق النووي سيوقفها. هناك معقولية كبيرة أن الاتفاق سيزيدها حدة. لقد تركزت حرب الظلال على الموضوع النووي وقتاً طويلاً، لكنها خرجت منذ وقت عن هذا النطاق، والدولتان متورطتان اليوم في شبكة معقدة من معارك الشوارع في أماكن مختلفة من الشرق الأوسط، بحيث لم تعد مسألة اليورانيوم المخصّب الموجود اليوم لدى إيران ذات دلالة.

لماذا قرر خامنئي التنازل الآن؟ هناك عدة تقديرات، لكن يبدو أنه أدرك أن ضغط العقوبات والأزمة الاقتصادية المتعاظمة يتسببان بعدم استقرار النظام-الذي لا يزال بعيداً عن خطر الانهيار-وعدم الاستقرار هذا هو الذي يريد منعه.

السؤال المركزي هو طبعاً، هل توقيع الاتفاق يُقرّب إيران من الحصول على سلاح نووي، أم يبعدها عنه؟ كان بنيامين نتنياهو على حق، فقد كذبت إيران على مدى عقود. وحاولت، ولا تزال تحاول، تطوير سلاح نووي. وفعلت ذلك سراً، وفي ظل نظام شديد للعقوبات، وتسلُّل استخباراتي متزايد للغرب إلى داخل صفوفها،

وتسلُّل عميق للاستخبارات الإسرائيلية، كما ظهر في الماضي وتُرجم بعدد لا يحصى من العمليات التخريبية والاغتيالات. كل ذلك دفع إيران إلى المزيد من التوظيف في الإخفاء، وفي الأكاذيب، وفي التظاهر، ونقل أكبر عدد من المنشآت إلى تحت الأرض. وهي لا تزال تفعل ذلك اليوم أيضاً.

لكن إيران لا تزال بعيدة عن القنبلة. وحتى لو كانت اليوم على مسافة أسابيع معدودة من الحصول على يورانيوم مخصّب على درجة تكفي لصنع قنبلة، فإن عمليات بحث وتطوير رأس حربي، تقوم بتنفيذها "مجموعة السلاح" التي أسسها وترأسها محسن فخري زادة الذي اغتالته إسرائيل في تشرين الثاني 2020، لا تزال، بحسب تقديرات الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، بحاجة إلى عامين أو 3 أعوام لإنهائها. حينها، سيبدأ البحث العملي في ملاءمة القنبلة مع الرأس الحربي.

...على إسرائيل اليوم الاختيار بين المهلة الزمنية التي يمنحها لها الاتفاق (الذي يفرض قيوداً على القدرة الإيرانية على تخصيب وتخزين اليورانيوم، ويعطي الجيش الإسرائيلي فرصة الاستعداد لهجوم) وبين الفائدة التي ستحصل عليها إيران من هذه المدة تحديداً: لتحسين برنامجها النووي ونقله إلى تحت الأرض (في نفق بالقرب من نتانز، حيث شُيدت اليوم منشأة نووية كبيرة)، وبالأساس القوة الهائلة التي سيحصل عليها النظام جرّاء وقف العقوبات.

يطالب الإيرانيون بتمديد فترة مغادرة الشركات الأجنبية إيران في حال انتهكت الاتفاق وأُعيدت العقوبات. الولايات المتحدة تريد حل المشكلة النووية، لكن مواجهتها مع إيران أوسع بكثير. إذا وقّعت الولايات المتحدة الاتفاق النووي، فستكون مقيدة كثيراً في التحرك ضد إيران في أماكن أُخرى.

من جهة أُخرى، على الرغم من وجود إيران نفسها في صراع ليس سهلاً، فإن خامنئي يسعى لتسوية الأموال وإنهاء العقوبات لمنع عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لكنه لا يريد تحقيق رؤيا جون كيري بشأن قدوم شركات ضخمة إلى إيران مع مليارات الدولارات. فهو يدرك أن هذه العملية يمكن أن تعرّض النظام لخطر لا يقلّ خطورة عن الأزمة الاقتصادية، ويحاول توجيه الدفة بحذر بين الأمرين. في العام ونصف العام اللذين انقضيا منذ وصول بايدن إلى البيت الأبيض، والأخبار الكثيرة عن قرب توقيع اتفاق، ثبت أمر آخر هو مواصلة إسرائيل العمل سراً ضد إيران وداخلها.

بعد أن فهمت إسرائيل أن التوقيع أصبح محسوماً، حاولت التوصل إلى اتفاقات سرية مع الولايات المتحدة على أن تغضّ نظرها عن عمليات إسرائيلية بعد التوقيع. كلام يائير لبيد بأن إسرائيل ستمنع بنفسها النووي الإيراني له علاقة بحُرية العمل هذه. لم تعطَ هذه الحرية بصورة رسمية، ولا يمكن أن تُكتب في أي مكان. لكن حتى لو جرى الاتفاق عليها وسُوّيت، فإن هذا سيخلق صعوبة كبيرة ستواجهها الولايات المتحدة إذا طلبت منها إيران كبح إسرائيل، وإلا فإنها ستعود إلى تخصيب اليورانيوم. الجدل بشأن الموافقة أو عدم الموافقة على عمليات [إسرائيلية] خاصة، يمكن أن يشكل موضوعاً مركزياً في العلاقات بين الدولتين في الأعوام القادمة.

* * *

"يديعوت": الاتفاق المتبلور: إسرائيل تحصد ثمن فشلها في التصدي للتهديد الإيراني

بقلم عاموس جلعاد

قبل نحو ربع قرن عرضت شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" على رئيس الوزراء حديث العهد في حينه، بنيامين نتنياهو، صورة حادة لتهديد إيراني إستراتيجي على إسرائيل. في حينه أيضا، مثلما هو اليوم، تميز النظام الإيراني بحماسة دينية لإبادة دولة إسرائيل. ورسمت هذه الرؤيا المعادية الاتجاه لتنمية القدرات لتحقيقها.

تبنى نتنياهو تقدير الاستخبارات، وحدد التهديد الإيراني بأنه المسألة المركزية لمعالجة عامة وشاملة في المجالات الأمنية، العسكرية، السياسية، الاستخبارية، وغيرها. وعلى مدى السنين، عملت أسرة الاستخبارات العجب في بلورة وعرض صور نوعية ومفصلة حول تطور التهديد في أربعة محاور مركزية: الأول، تطوير قدرة عسكرية نووية؛ الثاني، تطوير قدرات بالستية موجهة نحو السكان الإسرائيليين واهداف استراتيجية متنوعة؛ الثالث السيطرة على دول فاشلة، مثل لبنان؛ والرابع، تطوير قدرات لضرب إسرائيل – عسكريا وباليستيا - من داخل الدولة ذاتها.

اما إسرائيل، بالتوازي، فطورت علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة ومع دول عربية، ضمن امور اخرى، على اساس القاسم المشترك للتهديد الإيراني. في نقطة زمنية معينة، ولأسباب لا بد سيبحث فيها المؤرخون بعمق، نشأ في وردية رئيس الوزراء الأسبق نتنياهو وضع ملح نجح فيه النظام الإيراني في تطوير قدرات مبهرة في سلسلة مسارات ضرب محتملة لإسرائيل. المسار الأول، والأخطر هو السلاح النووي، فقد طورت إيران سراً قدرات تسمح لها بتطوير سلاح نووي تبعاً لقرارها.

تميزت اسرة الاستخبارات في وصف التهديد، لكن حكومات نتنياهو لم تحرص على بناء جواب مناسب لتهديد يدمج سلاحاً يعد تهديداً وجودياً مع نظام متطرف خط على علَمه ابادة إسرائيل. صحيح أن الاتفاق النووي، الذي وقعته إيران مع الولايات المتحدة ومع القوى العظمى، كان سيئا لكن في الشرق الاوسط حيث تختار بين السيئ والاسوأ كان هو الاحتمال الافضل لوقف تطور التهديد.

ساهمت إسرائيل، حسب المنشورات، في إقناع ترامب وإدارته بأن تلغي الاتفاق من طرف واحد. منذئذ نما التهديد، وهو لن يتوقف ألا باتفاق آخر، سيئ هو أيضا، لكنه اقل سوءاً من تقدم إيراني نحو سلاح نووي.

المسار الثاني هو التهديد الباليستي – تملك إيران قدرات مذهلة في حجمها من الصواريخ، المقذوفات الصاروخية، الطائرات المسيرة، وغيرها.

المسار الثالث هو تهديد الارهاب – وهنا توجد قصة نجاح مهمة لشعبة الاستخبارات "امان"، وجهاز المخابرات "الشاباك"، ومؤسسة العمليات الخارجية الخاصة "الموساد" في منع عمليات قاسية ضد إسرائيل على مدى السنين.

إن المعارضة اللفظية الحادة لنتنياهو للاتفاق مثيرة للحفيظة؛ لأنها تعد بخيار عسكري لم يبنه في فترة كان يمكنه فيها ان يفعل ذلك. وبالتالي كيف يمكن أن نصدق بأنه سيفعل هذا في المستقبل؟ فضلا عن ذلك، فإن تصريحات رئيس الوزراء لبيد، التي بموجبها إسرائيل لن تحترم الاتفاق اذا ما وقع بالفعل، مقلقة. ففي مثل هذه الحالة، سيدعم العالم الولايات المتحدة إيران – رغم كونها دولة ارهاب – ستنضم الى اسرة الدول، وإسرائيل هي التي ستكون منعزلة.

يمكن الافتراض بأن إسرائيل لن تنجح، رغم التبجحات المختلفة، في منع التوقيع على الاتفاق. وعليه، كقوة عظمى إقليمية، علينا أن نعمل على تطوير القدرة العسكرية للجيش الإسرائيلي في مسيرة متسارعة، في ظل تعزيز وتعميق التعاون الاستخباري والاستراتيجي مع الولايات المتحدة. وتطوير العلاقات الاستراتيجية مع الدول العربية دون وهم في أن ينشأ حلف ناتو موازٍ، ولكن انطلاقاً من الفهم بأنه لا يمكن الاعتماد فقط على الأميركيين. الى جانب هذا، فان الحصانة القومية حيوية اكثر من أي وقت مضى، وبدون هذا العمود الفقري سيتضرر الأمن القومي أيضاً

* * *

دعوات إسرائيلية لإعادة ترسيم الحدود مع مصر والأردن وغزة

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

في الوقت الذي يشرع فيه جيش الاحتلال في إقامة المزيد من الجدران الأمنية والحواجز العسكرية مع الدول المحيطة به، خاصة مصر والأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية، فإن آراء إسرائيلية أخرى توجه انتقادات حادة إلى الدوائر السياسية. بسبب ما أسمتها إخفاقات في ترسيم حدود دولة الاحتلال، وما صاحبها من إهمال في حمايتها، مع العلم أنه حتى الحدود الدائمة التي تم ترسيمها خلال اتفاقيات السلام مع مصر والأردن قائمة على أخطاء، لم يتم تصحيحها في الوقت المناسب.

ذكر حنينا بورات عالم التاريخ والجغرافيا أنه "بعد مرور أكثر من سبعين عاما على إقامة دولة الاحتلال على أرض فلسطين المحتلة، فقد تم اكتشاف حجم الأخطاء المحيطة بترسيم الحدود مع الدول العربية المجاورة، وأدت بالضرورة إلى مزيد من الأخطاء على مر السنين، لا سيما الحدود المحيطة بالنقب مع مصر والأردن، التي يتخللها العديد من الفجوات والنواقص والآفات، مما سيترك آثاره على مدى قدرة إسرائيل على تأمين هذه

الحدود في المستقبل". وأضاف في مقال نشره **موقع نيوزون** أن "دولة الاحتلال تبدو مطالبة بإعادة ترسيم حدودها مع مصر والأردن بصفة خاصة، رغم أن من قام بذلك عند توقيع اتفاقيات السلام معهما فرق فنية متخصصة من الجانبين، لأنه بعد مرور أكثر من أربعة عقود على اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، وأكثر من ربع قرن على اتفاق وادي عربة مع الأردن، لا زالت الدولتان العربيتان غير متفقتين مع إسرائيل في العديد من النقاط المتعلقة بترسيم الحدود معهما، لا سيما البحرية منها".

تتزامن هذه المزاعم الإسرائيلية مع صدور كتاب إسرائيلي حديثا لمؤلفه حاييم ساربارو خبير الخرائط الدولية، والمتخصص في ترسيم الحدود، وادعى فيه أن الخرائط الملونة تكشف عمق الإشكاليات المحيطة بمسألة الحدود الإسرائيلية مع الدولتين العربيتين مصر والأردن، بزعم أنه لم يتم الاتفاق خلال اتفاقيات السلام الموقعة معها على مسارات الحدود البحرية، لا سيما مع مصر.

عند الحديث عن الحدود الأردنية، تزعم المحافل الإسرائيلية أن الحدود في وادي عربة لم يتم ترسيمها بصورة نهائية، وتم وضع علامة على الحدود بشكل مختلف في كل مرة، بحدود 8 كيلومترات على كل جانب، وفي حالة حدود البحر الميت واليرموك مع الأردن فقد كانت خاضعة للتغيرات في الفيضانات وسنوات الجفاف، مما قد يستدعي تحديد الحدود بالاتفاق المتبادل وفقًا للإحداثيات، مما زاد من الخلافات بين الجانبين عدة كيلومترات.

بالانتقال للحدود مع قطاع غزة، تدعي الأوساط الإسرائيلية وجود نسبة من الانحرافات المتمثلة بزراعة بساتين الفاكهة واللوز في الكيبوتسات والطرق وخزانات الصرف الصحي بما يقدر بثلاثة كيلومترات شرق طريق غزة – المجدل، وحسب الإحداثيات، فقد اعتبر خطاً رسمياً، وظهر على الخرائط الإسرائيلية حتى اتفاق السلام مع مصر، مما أظهر حالة من الفجوة والاختلاف مع مسار خط الهدنة، وفي هذه الحالة لا تخفي دولة الاحتلال تفضيلها لخطّ السياج الأمني، لاعتبارات لا تخفى على أحد.

* * *

جنرال إسرائيلي يدعو لإسناد مصر لأسباب سياسية وأمنية

ترجمة: موقع عربي21

رغم حالة التوتر الظاهرة على العلاقات المصرية الإسرائيلية، لكن الأوساط الأمنية في تل أبيب ما لبثت أن تؤكد على أن الدور المركزي الذي لعبته المخابرات المصرية خلال العدوان الأخير على غزة تذكير آخر بأهمية مصر بالنسبة لدولة الاحتلال، لأن الاستقرار الداخلي، والتوجه الإقليمي والدولي لمصر، تعدّ عناصر أساسية في بناء الهيكل الأمني لإسرائيل، سواء في الشرق الأوسط بتعريفه التقليدي، أو في شرق البحر المتوسط، أو في إنشاء أنظمة جديدة للتعاون الاستراتيجي.

في الوقت ذاته، لم تغفل المحافل الإسرائيلية وهي تنظر لأهمية الدور المصري لها، ما تعانيه القاهرة من مصاعب اقتصادية متلاحقة في الآونة الأخيرة، من احتمال حدوث نقص في الغذاء، واضطرابات اجتماعية قد تنجم عنها، وما يواجهه النظام المصري من تحديات تستدعي تدخلا إسرائيليا، وبدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وسط تحذيرات إسرائيلية متزايدة من العواقب الوخيمة التي قد ينتج عن تفاقم الوضع في مصر، والتدهور إلى فوضى ميدانية.

الجنرال عيران ليرمان، نائب رئيس معهد القدس للاستراتيجية والأمن، تطرق إلى "دور إسرائيل الحساس في إنقاذ الحالة الاقتصادية في مصر شرط إخفائه، كما هو الحال في التعتيم على دورها في الحملة على الجماعات المسلحة في سيناء، مع التأكيد على مساعدة القيادة المصرية على عدة مستويات ومجالات، لأن مكانة مصر الإقليمية تستدعي من وجهة النظر الإسرائيلية تعزيز حكم النظام الحالي، سواء من خلال المشاريع الاقتصادية، أو التدريبات العسكرية المشتركة".

وأضاف " أن "الحرص الإسرائيلي على استقرار الأوضاع السياسية في مصر ينطلق من عدة فرضيات أساسية، أولها الاطمئنان على الوضع في ليبيا، وثانيها التعاون في مجال الطاقة والقضايا الاقتصادية والبيئية، وثالثها الانخراط في مزيد من التدريبات العسكرية المشتركة على نطاق واسع، مع العلم أن مسألة الحكم في مصر بعد الإطاحة بالإخوان المسلمين شكلت محوراً مركزياً في تشكيل وجهة نظر مشتركة لإسرائيل واليونان وقبرص".

لا يخفي الإسرائيليون أن مصر تعدّ ركيزة أساسية للنظام الإقليمي، حتى لو تضاءل تأثيرها المباشر بشكل كبير، أولا لأنها لا تزال الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في المنطقة، وتجاوزت عتبة 100 مليون نسمة، وثانيا تقع على مفترق طرق استراتيجي ذي أهمية حاسمة، وثالثا لوجود قناة السويس ممر ضروري للذراع البحري لمبادرة الحزام والطريق الصينية، ورابعا لأنها مقر الجامعة العربية، وكل هذه العوامل تعطي أهمية كبيرة للاستقرار السياسي والوضع الاقتصادي في مصر.

تترقب المحافل الإسرائيلية العواقب المحتملة لتراجع إمدادات القمح والمنتجات الغذائية إلى مصر بسبب حرب أوكرانيا، ما قد يخلق ضائقة ونقصا من شأنه أن يخدم العناصر الإسلامية الساعية لتقويض نظام الحكم، فضلا عن التنافس المصري التركي للسيطرة على المياه الاقتصادية المشاطئة لليبيا، ما دفع الإمارات واليونان وإسرائيل لدعم الخريطة المصرية للحدود البحرية، انطلاقا من الحرص الإسرائيلي على دعم الموقف المصري من جهة، وكبح النفوذ التركي من جهة أخرى.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": غضب في الأردن بعد سماح إسرائيل للفلسطينيين بالسفر عبر مطار رامون في إيلات

يتجاوز المسار الجديد عمان، التي كان سكان الضفة الغربية يستخدمونها كمركز للسفر الدولي منذ فترة طويلة

بقلم توبياس سيغال

أعرب مسؤولون أردنيون عن غضبهم وإحباطهم من سماح إسرائيل للفلسطينيين بالسفر عن طريق مطار رامون في جنوب إسرائيل، زاعمين أن ذلك يعرض المصالح الاقتصادية للمملكة للخطر، وينتهك سيادة المجال الجوي الأردني، ويطبّع محنة الفلسطينيين.

على الرغم من الاجتماع الذي عقد الشهر الماضي بين رئيس الوزراء يائير لبيد والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في عمان، وروح التعاون التي عرضها، فإن تصريحات المسؤولين الأردنيين والتقارير من العالم العربي تشير إلى احتمال دخول العلاقات بين البلدين – التي تعيش في سلام منذ 1994 وتتشارك حدود برية كبيرة – مرحلة متوترة. وكان يُطلب من الفلسطينيين الراغبين في السفر إلى الخارج السفر إلى الأردن أولا، أو الحصول على تصريح صعب المنال لدخول إسرائيل للسفر من مطار بن غوريون. ولكن في محاولة للتخفيف من الازدحام عند معبر الملك حسين – المعبر الوحيد للضفة الغربية مع الأردن – أعلنت هيئة المطارات الإسرائيلية مؤخرًا عن مبادرة تسمح للفلسطينيين بالسفر إلى تركيا عبر مطار رامون ووالانتقال الى الرحلات الجوية المتصلة هناك. وفي حين تم تأجيل الخطة الأصلية لتشغيل الخطوط الجوية التركية للمسار، تدخلت شركة طيران الإسرائيلية "أركياع" لتشغيل أول رحلة للفلسطينيين من مطار رامون إلى قبرص يوم الاثنين. ومن المحتمل أن تؤدي الرحلات الجوية الجديدة الى تراجع حركة الفلسطينيين عبر الأردن، وبالتالي، تراجع دخل المملكة من السياحة.

وفقًا لجمعية وكلاء السياحة والسفر الأردنية، يدخل حوالي 500 ألف مسافر فلسطيني إلى البلاد كل عام عبر جسر الملك حسين، المعروف أيضًا باسم جسر اللنبي، لأغراض السياحة أو العبور الى وجهات أخرى. وقد يؤدي فتح مطار رامون أمام المسافرين الفلسطينيين إلى تقليص عدد الفلسطينيين الذين يدخلون الأردن بنسبة 55-65%، بحسب تقارير إعلامية أردنية. ويرى بعض المسؤولين والمحللين الأردنيين أن ذلك يتعارض مع روح التعاون والسلام بين البلدين. ونقلت قناة "العربي الجديد" التي تتخذ من لندن مقرا لها الخميس تصريحا للنائب الأردني سميح المعايطة، انتقد فيه رحلة يوم الإثنين إلى قبرص، متهماً أنها ستأتي على حساب العبور عبر الأردن.

وردد عضو البرلمان الأردني خليل عطية ملاحظاته، وقال مؤخرا إن خطة إسرائيل للسماح لسكان الضفة الغربية باستخدام مطار رامون سيضر بشركات الطيران المحلية الأردنية، "التي طالما اعتمدت على نقل نسبة كبيرة من الفلسطينيين إلى البلدان المجاورة."

ونقلت شبكة "الجزيرة" الإخبارية القطرية يوم الأربعاء عن محللين قولهم إن هذه الخطوة قد تضر أو تؤخر المشاريع الاستراتيجية القائمة بين إسرائيل وجارتها، مثل تصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر خط الغاز العربي الذي يمر عبر الأردن.

السيادة الأردنية

نقل عن المحللين قولهم إن مطار رامون ينتهك سيادة الأردن لأنه "يؤثر على الملاحة الجوية لمطار الملك حسين في مدينة العقبة جنوب الأردن، ويدخل الأجواء الأردنية أثناء هبوط وإقلاع الطائرات." وفي حديث لقناة "الجزيرة" حول هذا الموضوع، قال وزير الإعلام الأردني الأسبق محمد المومني إن التعاون الإسرائيلي الأردني يقوم على فكرة "تشغيل مطار الملك حسين الدولي في العقبة، بدلاً من إنشاء مطار [جديد]"، مضيفًا أن المطارات المتنافسة في المنطقة "ستؤثر على أفق عملية السلام بين البلدين."

وكان الأردن قد عارض منذ البداية إنشاء مطار رامون بحجة قربه من مطار الملك حسين. وأثارت المملكة مخاوفها مع منظمة الطيران المدني الدولي في عام 2019.

تطبيع القضية الفلسطينية

ووفقا للتقارير، يعتبر الأردن أيضا تحرك إسرائيل فيما يتعلق بالسفر الدولي للفلسطينيين من داخل أراضيها محاولة لتطبيع الوضع الحالي للفلسطينيين وإبعاد احتمال التوصل إلى حل طويل الأمد.

أكد رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة الأربعاء دعم بلاده للقضية الفلسطينية خلال الافتتاح الرسمي لمحطة توليد الكهرباء في غور الأردن بهدف زيادة إمدادات الكهرباء للفلسطينيين في الضفة الغربية.

وقال رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية خلال الحدث إن "لا مطار رامون ولا أي مطار آخر هو بديل لعمق علاقاتنا مع الأردن من حيث النقل والحركة"، مضيفا أنه لو أرادت إسرائيل حقًا تخفيف القيود المفروضة على الفلسطينيين، لكانت أعادت فتح مطار دولي يقع بين القدس ورام الله. وتم إغلاق المطار أمام حركة المرور المدنية بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000. واحتج نشطاء أردنيون على مواقع التواصل الاجتماعي على أول رحلة للفلسطينيين عبر مطار رامون إلى جانب الهاشتاغ
#Palestinian_normalization_betrayal.

وبحسب "الجزيرة"، أشار بعض النشطاء الأردنيين إلى استخدام الفلسطينيين لمطار رامون بأنه "خيانة وطعن في ظهر الأردن لكل المواقف التي اتخذها مع الشعب الفلسطيني في الدفاع عن قضيته العادلة."

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": جماعات حقوقية إسرائيلية تدين تصنيف المنظمات الفلسطينية كإرهابية

بعد مداهمات لمكاتب عدة جمعيات يُزعم أنها مرتبطة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أصدرت أكثر من 40 منظمة بيانًا مشتركًا ينادي للضغط الدولي على إسرائيل لإلغاء التصنيف

دانت عشرات المنظمات الحقوقية الإسرائيلية يوم الإثنين إسرائيل لإغلاقها مكاتب منظمات الدفاع عن حقوق الفلسطينيين التي صنفتها كـ"جماعات إرهابية"، قائلة إن المزاعم لا أساس لها من الصحة. وجاءت الإدانة المشتركة بعد أن داهمت القوات الإسرائيلية الأسبوع الماضي مكاتب عدة جمعيات متهمة بالعمل كذراع لمنظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في رام الله. ونفت المنظمات أي صلة لها بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بينما شككت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في المزاعم الإسرائيلية. وقالت المنظمات الإسرائيلية البالغ عددها 45 في بيان إن "هذه التصريحات لا أساس لها من ضحة". ورأت الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلفاء آخرون لإسرائيل أن المزاعم الإسرائيلية غير مقنعة.

وتشمل المنظمات المدرجة على القائمة السوداء في أكتوبر الماضي اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، مؤسسة الحق، المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال – فلسطين، اتحاد لجان العمل الزراعي، ومؤسسة الضمير، التي تمثل الأسرى الأمنيين الفلسطينيين في المحاكم العسكرية الإسرائيلية. كما تم إغلاق مكتب المجموعة السابعة، لجان العمل الصحي، الأسبوع الماضي. وقالت الجماعات الإسرائيلية في بيان مشترك يوم الاثنين إن "التوثيق والمناصرة والمساعدة القانونية هي جوهر عمل حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. تجريم هذه النشاطات خطوة بائسة ومن سمات الأنظمة القمعية." كما أعربوا عن تضامنهم "مع زملائنا المدافعين عن حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني" ونادوا للضغط الدولي على إسرائيل لإلغاء القرار. ومن بين أبرز المجموعات التي وقعت على الرسالة حركة "السلام الآن" ، "بتسيلم"، "كسر الصمت"، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، و"جي ستريت."

وبشكل منفصل، ذكرت صحيفة "ذا غارديان" يوم الإثنين أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لم تعثر على أي دليل لدعم التصنيفات الإرهابية بعد أن قدمت إسرائيل معلومات استخباراتية حول هذه المسألة. وقال مصدر مطلع على التقرير للصحيفة البريطانية إن تقرير وكالة المخابرات المركزية "لا يجد إن الجماعات مذنبة بأي شيء."

وعقب إغلاق المكاتب الأسبوع الماضي، أعربت وزارة الخارجية الأمريكية عن قلقها إزاء المداهمات وقالت إنها لن تحذو حذو إسرائيل في تدريج الجمعيات الفلسطينية في القائمة السوداء، لكنها امتنعت عن إدانة الأعمال الإسرائيلية. وقالت الأمم المتحدة إنه "لا يمكن الاستخفاف" بالمداهمات ودعت إلى حماية منظمات المجتمع المدني. وكانت معظم المنظمات تقوم بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة من قبل إسرائيل والسلطة

الفلسطينية. وقد تلقى الكثير منها تمويلًا كبيرًا في شكل منح من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، من بين مانحين آخرين، ولكن ليس من الولايات المتحدة.

أدرجت وزارة الدفاع الإسرائيلية ستة من منظمات المجتمع المدني في القائمة السوداء في أكتوبر 2021، مما عرض موظفيها لخطر الاعتقال وتمويلها لخطر الحجز. وزعمت إسرائيل أن لديها معلومات استخباراتية "مؤكدة" تربط الجماعات بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والتي وصفتها إسرائيل والولايات المتحدة بأنها منظمة إرهابية.

وكانت إسرائيل مستعدة فقط لمشاركة تلك المعلومات بشكل خاص، وخلص العديد من المشرعين الديمقراطيين، وكذلك مسؤولي الاتحاد الأوروبي المطلعين على المعلومات، إلى أنها لم تكن كافية لتبرير وصف المنظمات كإرهابية. وأثار الإعلان في العام الماضي اعتراضات سريعة حول العالم، حيث انتقد الاتحاد الأوروبي، والسلطة الفلسطينية، وديمقراطيون تقدميون أمريكيون، ومنظمات يهودية أمريكية، ومنظمات حقوق انسان دولية القرار.

يحظر القانون العسكري والمدني الإسرائيلي دعم جماعة إرهابية أو الانضمام إليها، ويمكن أن يواجه المخالفون سنوات في السجن. يمكن للسلطات الإسرائيلية أيضا مصادرة أصول المنظمات الإرهابية ومنع تمويل أنشطتها؛ قد يتعرض المتبرعون أيضا لعقوبة سجن طويلة. وسبق للسلطات الإسرائيلية أن اتهمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بسرقة ملايين اليوروهات من منظمات مجتمع مدني تابعة لأعضائها لتمويل أنشطة إرهابية.

* * *

استطلاع: المعركة لانتخابات الكنيست لا تزال بلا حسم

تحرير: بلال ضاهر. موقع عرب 48

أظهر استطلاع نشرته صحيفة "معاريف" اليوم، الجمعة، أن أيا من المعسكرين لن يحصل على أغلبية المقاعد في الكنيست لو جرت الانتخابات الآن، بالرغم من وجود تغييرات عدد المقاعد التي يحصل عليها قسم من الأحزاب، لكن هذه التغيرات تبقى داخل كل معسكر، أي أن الأصوات لا تنتقل من معسكر إلى آخر. وبقي معسكر أحزاب اليمين في المعارضة، بقيادة بنيامين نتنياهو، أكبر من معسكر الأحزاب التي تشكل الحكومة الحالية. إلا أن قائمة "الروح الصهيونية" برئاسة وزيرة الداخلية، أييليت شاكيد، والتي تؤيد عودة نتنياهو إلى الحكم، لم تتجاوز نسبة الحسم. وما زالت القائمة المشتركة مستقرة عند 6 مقاعد في هذا الاستطلاع. وحصل معسكر نتنياهو في هذا الاستطلاع على 58 مقعدا، موزعة كالتالي: الليكود 31 مقعدا، "عوتسما يهوديت"

برئاسة الكهاني إيتمار بن غفير 8 مقاعد، شاس 8 مقاعد، "يهدوت هتوراة" 7 مقاعد، الصهيونية الدينية برئاسة بتسلئيل سموتريتش 4 مقاعد. وحصلت الأحزاب التي تشكل الحكومة الحالية على 56 مقعدا، موزعة كالتالي: "ييش عتيد" 23 مقعدا، "المعسكر الوطني" 13 مقعدا، العمل 6 مقاعد، ميرتس 5 مقاعد، "يسرائيل بيتينو" 5 مقاعد، القائمة الموحدة 4 مقاعد.

وبحسب الاستطلاع، فإنه في حال عاد حزبا الصهيونية الدينية و"عوتسما يهوديت" إلى الاتحاد مجددا، فإن قائمة كهذه ستحصل على 13 مقعدا، لكنها لا تغير النتيجة لأن المقعد الإضافي سيكون على حساب الليكود الذي يتراجع إلى 30 مقعدا.

تقارير

"تايمز أوف إسرائيل": بلدية تل أبيب تحدد الخط الأخضر على خرائط الفصول المدرسية مخالفة تعليمات وزارة التربية والتعليم

البلدية تقول إن الخط الذي يظهر الضفة الغربية بأنها منطقة منفصلة يعلم "الواقع المعقد" على الأرض؛ الوزارة تصف الرسم بأنه رسم "هواة" وتقول إنه لم تتم المصادقة عليه "حتى كملصق"

أفاد تقرير أن بلدية تل أبيب-يافا قامت بتوزيع خريطة لإسرائيل على مدارس المدينة ترسم الحدود بين إسرائيل والمناطق التي استولت عليها في عام 1967، متحدية بذلك مرسوما لوزارة التربية والتعليم يحظر ظهور الخط الأخضر على الخرائط. وتعهد رئيس بلدية تل أبيب بأن تظل الخرائط على جدران الفصول المدرسية في المدينة.

بحسب تقرير في صحيفة "هآرتس" يوم الأربعاء، فقد تم إعداد الخريطة من قبل البلدية، التي تعتزم عرضها في الصفوف المدرسية في المدينة البالغ عددها 2000 فصل. تُظهر الخريطة خط وقف إطلاق النار لعام 1949 الذي يفصل بين إسرائيل والضفة الغربية كحدود منقط باللون الأحمر الداكن، بينما يشير الخط المنقط بالأخضر المظلل بشكل خفيف إلى مرتفعات الجولان والقدس الشرقية، وهي المناطق التي استولت عليها إسرائيل في حرب "الأيام الستة" عام 1967 وضمتها لاحقا. ويصف مفتاح الرموز الخط الأحمر المنقط ب"حدود السيادة" الإسرائيلية. كما يتضمن أحد الملاحق الداخلية الذي يظهر المراكز السكانية الرئيسية خطا يمثل حدودا للضفة الغربية. يظهر ملحق ثان تكبيرا لخريطة تل أبيب على مستوى الشارع. في حين أن إسرائيل لم تقم أبدا بضم الضفة الغربية، التي استولت عليها من الأردن في حرب "الأيام الستة" في عام 1967، إلا أنها تبذل جهودا لضم أراضي المنطقة بوسائل أخرى، من خلال توسيع قوانينها وأعرافها لتشمل

مناطق خارج سيطرة السلطة الفلسطينية. الخرائط الرسمية للحكومة لا تظهر الخط الأخضر، إلا أن هناك شبكة من الحواجز العسكرية والجدران الأمنية التي تفصل إسرائيل عن الضفة الغربية على الأرض.

وكتب حولدائي، رئيس بلدية تل أبيب، في رسالة إلى المدارس، بحسب هآرتس، "من المهم بالنسبة لنا أن يتعرف الطلاب على حدود السيادة الإسرائيلية والواقع المعقد في المناطق التي يعيش فيها مواطنو إسرائيل اليهود إلى جانب العرب الخاضعين لسيطرة السلطة الفلسطينية." وقال أنه يمكن استخدام الخريطة "للخطاب التاريخي والجغرافي واللغوي – وحتى في قضايا الساعة، بشأن التحالفات والاتفاقات والصراعات ومسائل سياسات تقع في قلب الخطاب العام."

وانتقد رئيس المجلس المحلي لمستوطنة بيت إيل، شاي ألون، الخريطة، وقال لموقع "واللا" الإخباري إن الخطوة التي اتخذتها بلدية تل أبيب هي نتاج "عدم الاستقرار السياسي وانعدام الآفاق السياسية تجاه الفلسطينيين." وقال ألون: "أحزاب مختلفة... تدير الصراع بالشكل الذي تراه مناسبا وتقود إلى حالة من الفوضى التي تسود فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية."

ورفضت وزارة التربية والتعليم استخدام الخريطة في بيان الإثنين، وقالت إنه لم تتم المصادقة عليها لأهداف أكاديمية "ولا حتى لملصق على الجدران." ووصفت المخطط بأنه رسم"هواة" واتهمت البلدية ب"الاستخدام المغرض" لمصطلح "حدود السيادة." وأكدت الوزارة على أن السلطة الوحيدة المعتمدة لإنتاج الخرائط الرسمية هي "مركز المساحة وخرائط إسرائيل".

عادة ما يتم توفير الخرائط المعروضة في الفصول الدراسية من قبل السلطات المحلية والتي تكون عادة من إنتاج مركز المساحة وخرائط إسرائيل. كما أن تلك التي تنتجها الشركات الخاصة لا تظهر الخط الأخضر.

بدأ العمل على الخريطة المتنازع عليها قبل عامين بمبادرة من نائبة رئيس البلدية حن أريئلي ومديرة قسم التربية والتعليم في البلدية، شيرلي ريمون. وقالت أريئلي لهآرتس: "بدلا من فرض رقابة على الواقع، تتيح الخريطة مناقشته. لا يمكننا إجبار المدارس على استخدام الخريطة، ولكن من واجبنا تمكين الخطاب بهذا الشأن."

في عام 2007، أمرت وزيرة التربية والتعليم يولي تمير (حزب العمل) بأن تظهر الخرائط في المدارس الخط الأخضر، ما أثار انتقادات من اليمين. مع ذلك، لم يتم تطبيق القرار قبل أن يتولى غدعون ساعر، وهو قومي معارض لإقامة دولة فلسطينية، المنصب بعد عامين من صدور القرار.

* * *

حملة إسرائيلية ضد "أمنستي" ودعم أوروبا لمنظمات فلسطينية

ترجمة :عدنان أبو عامر. موقع عربي21

في الوقت الذي يلاحق فيه الاحتلال الإسرائيلي منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، استأنف كذلك حملة جديدة ضد منظمة العفو الدولية "أمنستي"، بزعم أنها تستهدف دولة الاحتلال في تقاريرها الحقوقية أكثر من باقي دول المنطقة. وصنفت أوساط وزارة خارجية الاحتلال منظمة "أمنستي" على أنها "واحدة من أكثر المنظمات عداء لإسرائيل في العالم، ويمكن اعتبارها عدوا حقيقيا".

وتأتي هذه الحملة الإسرائيلية ضد "أمنستي"، بعد قيام الاحتلال برصد لتغريدات المنظمة على حساب "تويتر"، فوجدت أنها تحوز على سبعة أضعاف التغريدات، مقارنة بالتغريدات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في إيران وسوريا، فضلا عن تغريدات تدعو إلى نزع الشرعية عن إسرائيل. كما زادت من منشوراتها حول نظام الفصل العنصري الذي تطبقه دولة الاحتلال، واعتبار ما تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين جريمة ضد الإنسانية.

ونقلت صحيفة "إسرائيل اليوم" في تقريرها عن إيمانويل نحشون نائب مدير الدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية والمتحدث باسمها، قوله؛ "إن قيام طواقم الوزارة بفحص كل هذه البيانات الخاصة بأنشطة منظمة العفو الدولية، يكشف أنها واحدة من أكثر المنظمات عداء لإسرائيل في العالم".وأضاف: "هي عدو حقيقي بالفعل تحت ستار إنساني؛ لأنها تتصرف بانتقائية، وأصبحت في السنوات الأخيرة رأس حربة أعداء إسرائيل، بجانب إيران وحزب الله والكارهين الآخرين".

ولم تكتف الصحيفة بنقل الرصد الذي قامت به وزارة الخارجية لتغريدات "أمنستي" على "تويتر"، بل إنها حرضت ضد المنظمة، بزعم أنها توزع قمصانا وملصقات ضد إسرائيل ضمن جهودها لنزع الشرعية عنها، حتى وصلت إلى مستويات غير معقولة وفق التوصيف الإسرائيلي، حيث أطلقت مجموعة من المنتجات تحت عنوان "نهاية الفصل العنصري"، لدعم الحملة العالمية لإنهاء الأبارتهايد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين؛ لأنه جريمة ضد الإنسانية.

وزعم جيرالد شتاينبرغ، مؤسس ورئيس منظمة المونيتور لمراقبة المنظمات غير الحكومية، أنه "منذ عشرين عاما، تشن أمنستي حملة تشهير بكل ما يتعلق بإسرائيل، حيث يحوز رؤساؤها أجندة شخصية تجمع بين اليسار المتطرف ومعاداة السامية، وهي تتعامل مع قضية الفصل العنصري حصرا في الأراضي المحتلة".

كذلك طالبت سارة هعتسني كوهين "حكومة الاحتلال بالوقوف بحزم في وجه السلوك الأوروبي، بزعم أنه يمول المنظمات الإسرائيلية والفلسطينية العاملة ضد جنود الاحتلال، بل تعلن العواصم الأوروبية أنها لا تعترف بالتصنيف الإسرائيلي لهذه المنظمات بأنها إرهابية، وتؤكد مواصلة دعمها وتمويل مشاريعها". وزعمت في مقال نشرته **صحيفة "إسرائيل اليوم"** أن "القارة الأوروبية شهدت مؤخرا حملة دولية ضد إسرائيل

بسبب سياستها المعلنة ضد المنظمات الحقوقية، حيث وصل 17 سفيرا أوروبيا، بمن فيهم سفير الاتحاد نفسه، إلى وزارة الخارجية، وأعلنوا رفضهم الإعلان الإسرائيلي باعتبار هذه المنظمات "إرهابية"، وسيواصلون من جانبهم تمويلها وتحويل الأموال إليها". وأضافت أنه "مع العلم أن الحكومات الأوروبية تحول سنويا 35 مليون يورو لهذه المنظمات الفلسطينية، ما يعني أن القارة الأوروبية تحتضنها، وتفتح أبوابها أمامها، وتمنحها الشرعية".

ولعل مكمن الغضب الإسرائيلي من هذه المنظمات الحقوقية الفلسطينية والدولية، أنها تعمل بصورة حثيثة ضد جنودها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقوم بإعداد الملفات الخاصة برفعها إلى محكمة الجنايات الدولية في لاهاي، كما أن هذه المنظمات تنقب في أرشيف دولة الاحتلال؛ بحثا عن جرائم قديمة ارتكبها الجيش؛ لأن الجرائم لا تسقط بالتقادم.

ووصل الأمر بالموقف الإسرائيلي الغاضب من السياسة الأوروبية أن يدعو لـ"تدفيع" أوروبا ثمن مواقفها الأخيرة المؤيدة للمنظمات الحقوقية، من خلال اشتراط حصولها على الغاز الفلسطيني المسروق، وتسيطر عليه دولة الاحتلال، بأن تتوقف عن سياستها هذه، وترفع الغطاء عن المنظمات الحقوقية.

* * *